ملحق اسبوعي 16 صفحة رئيس مجلس الادارة رئيس التحرير فخري كريم
العدد (3179) السنة الثانية عشرة الاثنين (22) ايلول 2014
www.almadasupplements.com

ذاكرة عراقية

هكذا عرف العراقيون النقل البري الداخلي في اواخر العهد العثماني

البريد والمواصلات في الموصل قديما

96 عاماً على أول معرض للفنون في بغداد سنة 1918

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

إحدى قاعات المعرض المخصصة للصور الفوتوغرافية

المصور الفوتوغرافي والرسام الأمريكي هارولد ويستون صاحب فكرة المعرض بالزي العسكري في بغداد

96 عاماً على أول معرض للفنون في بغداد سنة 1918

■ علي أبو الطحين

في قاعات بناية دائرة إنحصار التبغ القديمة في محلة الدنكجية في بغداد أفتتح أول معرض للتصوير الفوتوغرافي والفنون التشكيلية والحرف والصناعات اليدوية البغدادية من الثاني وحتى الخامس عشر من شهر أيلول سنة ١٩١٨.

تعود فكرة إقامة هذا المعرض إلى المصور الفوتوغرافي والرسام الأمريكي هارولد ويستون الذي قدم إلى بغداد في منتصف سنة ١٩١٧ متطوعاً للعمل في جمعية الشبان المسيحيين Y.M.C.A. وأسس عند قدومه "نادي بغداد للفنون"، وهو ربما أول نادي من نوعه يقام في العراق قبل أكثر من ٩٧ عاماً. كان يتعلم فيه المشتركون أصول الرسم وتطوير قابليتهم الفنية وهو أيضاً وسيلة ترفيهية للجنود والضباط المقيمين في بغداد من أفراد الحملة العسكرية البريطانية.

أعلنت جريدة العرب البغدادية في ٤ نيسان ١٩١٨ عن النية في أقامة المعرض وذكرت :

" أن المعرض سيحوي رسوماً وصوراً فوتوغرافية للأماكن المهمة والمناظر والمشاهد في العراق وتصاوير البيوت والجوامع والقرى، إضافةإلىإنموذجات من المصنوعات المحلية."ودعت المواطنين أصحاب الحرف المهرة وأرباب الصنائع في بغداد أن يظهروا مهاراتهم فيحوزوا تقدير مصنوعاتهم ويستردون في المستقبل شهرتهم القديمة بصنع الأشياء الممتازة بجمال شكلها وحسن إتقانها، فأن المعول في تزيين بلدتهم عليهم هم لا على غيرهم فتصبح كما كانت في السابق عاصمة جليلة وبصورة تليق بالشعب العربي.

أطلق على المعرض أسم "معرض الفنون والصنائع البغدادية" وكان الدخول لأهالي بغدادبالمجان ولمرة واحدة فقط لكل شخص. نشر الحاكم السياسي في بغداد إعلان في جريدة العرب الصادرة في ٣١ من آب ١٩١٨، ذكر فيه : " تهيأ عدد من أوراق الدخول مجاناً لأجل زيارة الأهالي المعرض البغدادي الفني، وتعطى ورقة لشخص واحد عن مرة واحدة فقط. أن المعرض الفني يفتح اليوم الثاني من شهر أيلول ويغلق مساء اليوم الخامس عشر منه. أما أوراق الدخول فتطلب من قبل الأشخاص شفاهاً من دائرة نائب مدير البوليس العسكري –وكان حينها في خان دلة– وتعطى هذه الأوراق يومياً من أول شهر أيلول." وقد خصص يوم الخميس ١٢ من أيلول لزيارة العوائل والسيدات البغداديات للمعرض، تراعى فيه العادات الشرقية المتعلقة بأداب (الحريم).

توزع المعرض على عدة قاعات حسب نوع الفنون، وخصصت باحة المبنى للأعمال من الصناعات المحلية، نماذج للمهيلات والقوارب النهرية، موديلات للمكائن والعجلات الحربية والطائرات العسكرية، وكذلك للأعمال الفنية من النحت والصناعات اليدوية مثل السجاد والزخرفة والمطروقات النحاسية والتراثيات. وزينت قاعات خاصة لأعمال التصوير الفوتوغرافي، وأخرى للوحات المرسومة بالألوان الزيتية، والألوان المائية وكذاك مجموعة من الرسوم التخطيطية والفكاهية والكاركيترية.

شارك في المعرض مجموعة كبيرة من الفنانين الهواة والمحترفين، أغلبهم من جنود وضباط الحملة العسكرية البريطانية في العراق. وأصدرت هيئة أدارة المعرض كراساً خاصاً باللغة الإنكليزية في ٣٢ صفحة، وضع فيه أسماء جميع الفنانين المشاركين والأعمال التي يشاركون فيها. وشكلت لجان

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

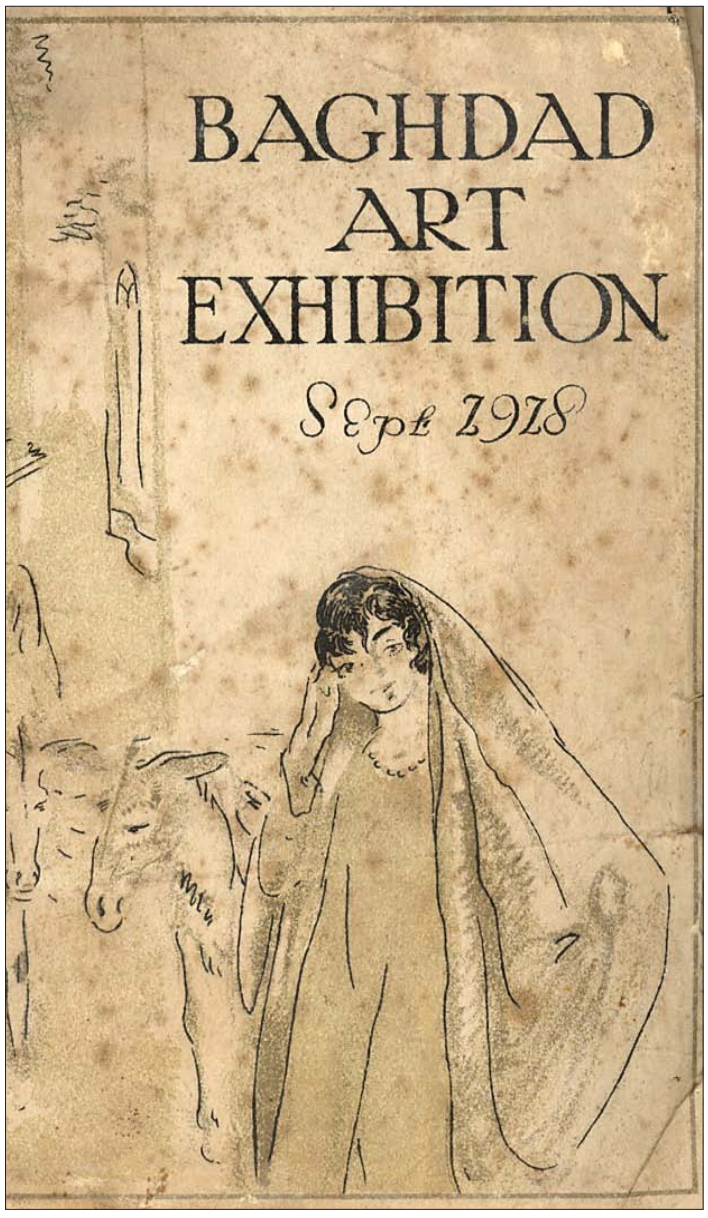

دليل معرض بغداد للفنون، يقع في ٣٢ صفحة يضم أسماء جميع المشاركين وأعمالهم

لتقييم الأعمال لكل من هذه الأقسام وترشيح أفضل الأعمال من كل صنف.

في الفنون التشكيلية كان هناك ما مجموعه ٧٦ رساماً من المشاركين قدموا ٤٣٦ عملاً فنياً منوعاً تحاكي البيئة العراقية وتبرز خزين المجتمع العراقي عبر التاريخ من العادات والطقوس والتقاليد. كان اغلبها للوحات المرسومة بالألوان المائية، فكان هناك ما مجموعه ٢٧٩ عملاً، منها ١١٠لوحة لمناظر طبيعية من مختلف أنحاء العراق، و١٦٩ لوحة لمواضيع أخرى مختلفة. أما الرسم بالألوان الزيتية فعرضت ٣٩لوحة أغلبها للفنان الأمريكي هارولد ويستون صاحب فكرة المعرض. الرسوم الفنية الأخرى تنوعت بين الرسم بالحبر والأقلام الملونة وأقلام الرصاص فكان هناك ٨٦ لوحة من هذه الأعمال، وفي الرسوم الفكاهية والكاركتير كان هناك ٣٢ عملاً أخر.

وشارك حوالي خمسون مصوراً من الهواة والمحترفين في التصوير الفوتوغرافي ، عرضوا ٣٦٩صورة من الأعمال الفوتوغرافية المنوعة، الكثير منها ينقل مشاهدات من مدينة بغداد والمدن العراقية الأخرى. الشوارع والأزقة والناس، النهر والضفاف والمراكب. أعمال فوتوغرافية حية نابضة جسدت التحولات التاريخية لمدينة بغداد الخالدة. وضمت المجموعة كذلك ٥٨ عملاً من البورتريه لشخصيات محلية وبريطانية.

في الفنون والصناعات البغدادية كان هناك أكثر من ٢٠ مشاركاً من العراقيين توزعت أعمالهم على مختلف الصناعات والفنون الحرفية المحلية، جميعهم من أرباب المهن والحرف من سوق الصفافير وسوق السراي والأسواق الأخرى القريبة. وتمثلت تلك الأعمال بالصناعات النسيجية والحياكة والتطريز والسجاد والأعمال الجلدية من أحذية وسروج الخيل، والصناعات الخزفية والنحاسية.

من المشاركين العراقيين نذكر : عبد الحسين حجي طالب (التطريز والخياطة)، محمد علي كاشي (تصليح السجاد)، ملا جمعة (حياكة الأقطان)، محمد صالح ابن عبد القادر (صناعة السروج)، محمد سلمان هلال (صناعة الاحذية العربية)، سيد محمد (صناعة المزامير)، مهدي جواد (الصفارة)، مهدي ابن حجي صالح (صناعات نحاسية)، وغيرهم.

أما لجنة تقييم الاعمال البغدادية فكانت تتألف من الذوات : البريطاني الملازم كيبل – والعراقيين كل من : محمد قاسم الخضيري – إبراهام حاييم – محمود الاطرقجي – يهودا زلوف – كريكور اسكندر – كورجي حاييم.

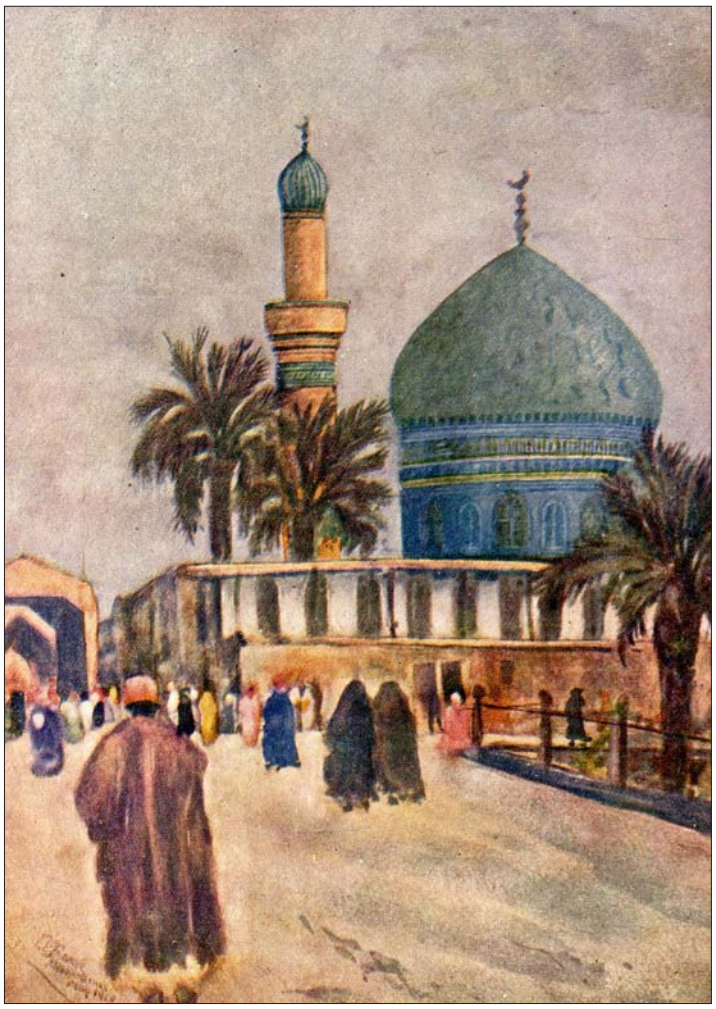

لوحة بالألوان المائية لجامع الأحمدية في الميدان في بغداداللرسام البريطاني توماس بروك، أحد المشاركين في المعرض

لوحة بالألوان المائية بعنوان "شارع في بغداد" للرسام البريطاني توماس بروك

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

قبل اندلاع ثورة العشرين

ثورات محلية ضد سلطات الإدارة البريطانية 1918-1920

انتفاضة النجف 1918

■ د .عمار يوسف العكيدي

ان الغالبية العظمى من سكان النجف ينتمي إلى عرب البادية والحجاز والقبائل العراقية على ضفتي دجلة والفرات. وهم تقريباً ينتسبون إما إلى الزكرت أو الشمرت ، عدا رجال الدين والتجار.

لقد انقسم سكان النجف إلى أربع محلات يخضع كل منها لزعيم ، وكانت المحلات هي البراق والمشراق والحويش والعمارة وتولى زعامتها كاظم صبي والحاج عطية أبو كلل ومهدي بن السيد سليمان من الزكرت والحاج سعد بن الحاج راضي من الشمرت.

لقد اتصل بعض الزعماء المحليين ولا سيما عطية أبو كلل – كما أشرنا سابقاً – خلال الحرب العالمية الأولى بالقوات البريطانية المتقدمة وحصلوا على اعتراف واقعي وعلى المال والسلاح. كما زار زعماء النجف بغداد لتهنئة الإدارة البريطانية بعد احتلالهم لبغداد ، وكذلك لبحث مستقبلهم معهم. وقد رأى بيرسي كوكس ان لا مجال للسماح للزعماء المحليين للاستمرار في تمتعهم بحكم ذاتي فعلي.

وقد جرى تأويل زيارتهم إلى بغداد على إنها علاقة خضوع فكتب كوكس في ١٩ آذار ١٩١٧ إلى وزارة الهند يقول: "ما إن أعلن بيان حكومة صاحب الجلالة حتى جاء شيوخ بارزون من النجف وكربلاء والذين تلقوا المال منا أمداً طويلا ، وذلك لتقديم احتراماتهم". بيد أن البريطانيين لم يكونوا على حد تعبيرهم "في وضع يمكنهم من استبدال سلطة بأخرى تحل محل سلطتهم" ولذا تم استقبال الزعماء المحليين (من النجف وكربلاء) في بغداد باحترام، كما أنهم ، وكما كتبت المس بيل تقول : "وقد خصصت لهم المخصصات ، فعادوا إلى ديارهم مخولين بالمحافظة على النظام إلى أن يكون من الممكن لنا أن نتولى شؤون المدينتين مباشرة".

وفي الوقت نفسه فان الإدارة البريطانية لم تنوه لرؤساء العشائر باحتمال القيام بتغيير لاحق في مراكزهم ، لذلك فقد وقفوا بوجه الإدارة البريطانية حين اكتشفوا بعد بضعة أشهر أنها قررت تولي السلطة المباشرة على النجف. وقد جاء هذا القرار بأسرع مما كان متوقعاً لسببين ، ففضلا عن السبب المعتاد الخاص بالحاجة إلى تركيز الحكم البريطاني، كان السبب الآخر هو حاجة القوات البريطانية الماسة والمناطق التي تحت احتلالها إلى التموين من الحبوب الموجودة في منطقة الفرات الأوسط ، والثاني هو أن أي تأخير في فرض الإدارة المباشرة يعني خسارة كبيرة في الضرائب على محصول صيف عام ١٩١٧ ، وكانت السيطرة الفعلية ممكنة لوجود القوات البريطانية في الفرات الأوسط. فجرى في آب ١٩١٧ تعيين حميد خان وكيلاً بريطانيا في النجف.

وسرعان ما تجلى عداء شيوخ النجف في الأسبوع الأول من تشرين الثاني ١٩١٧ فقد ارتفعت الأسعار وشحت المواد المعيشية مع وصول قافلة قوامها ١٢٠٠ جمل من قبيلة عنزة البدوية بعدما قدم شيخها فهد الهذال ومعه رسالة إلى الكولونيل ليجمن إلى حميد خان تعلمه بمد يد العون لقبيلة عنزة لتحصل على كمية كبيرة من الحبوب، وأدى ذلك إلى أول خرق علني للسلام.

نتيجة لذلك قام السكان باستعادة الحنطة المباعة لهذه العشيرة بالعنف. فأمر حاكم الشامية السياسي الكابتن بلفور الشيوخ المحليين باسترجاع الأموال المأخوذة من آل عنزة خلال خمسة عشر يوماً. وفي ٢٠ تشرين الثاني ، ومع انتهاء المدة المقررة نظم عطية أبو كلل أعمال عنف أدت إلى تدمير (السراي) في النجف والكوفة وأبو صخير. كما حرض أبو كلل أيضاً على قيام اضطرابات أخرى ضد الإدارة البريطانية وهاجم في كانون الأول ١٩١٨ القوة الهندية التي وصلت حديثاً إلى الكوفة مسبباً موت أحد الجنود الهنود وجرح آخر وأطلقت النيران أيضاً على إحدى الطائرات البريطانية.

ان هذه الحادثة التي وقعت بين قبيلة عنزة وأهل النجف أظهرت لهم بوضوح ان الإنكليز لا يبالون إلا بمصالحهم الخاصة أولاً ، وبمصالح حلفائهم ثانياً ، فأدركوا انه ليس لديهم من وسيلة للخروج من المأزق سوى ان يتحدوا سلطة الإنكليز بغية حملهم على إعطاء النجف نوعاً من الإدارة الذاتية.

وللوقوف بوجه هذه الاضطرابات فقد

ذاكرة
العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

فرضت الإدارة البريطانية غرامة على المدينة قدرها خمسمئة بندقية وخمسون ألف روبية واعتبروا رؤساء الأحياء الأربعة مسؤولين عن جمعها. فلما رفض أبو كلل وكريم نجل الحاج سعد بن الحاج راضي التسليم أعلنت السلطات البريطانية أنهما مطلوبان للعدالة.

كما أرسلت قوات بريطانية أخرى لمواجهة الموقف إلا أن الشيوخ تراجعوا تحت الضغط المحلي وبالدرجة الرئيسية من جانب المجتهد الديني كاظم اليزدي فدفعوا الغرامة وغادر أبو كلل النجف قاصداً اللحاق بركب الشيخ عجمي السعدون في البادية هارباً من ملاحقة القائد البريطاني ليجمن وأعوانه من عشيرتي جيمان وعنزة فحدث بعض التصادم والتراشق بين الثوار وجموع ليجمن والى هذا المعني أشارت المس بيل بقولها : "ان أبا كلل كان متصلاً اتصالاً وثيقاً بعجمي السعدون الذي أغراه بالمال والوعود على السلوك الناتج عن الأحوال السياسية القلقة وعلى التذبذب بين المعسكرين".

ان سياسة العقاب الجماعي والمعاملة الاستبدادية الجارية مع النجفيين ومع المعارضة، لم تنه المشاكل كما توقعت الإدارة البريطانية بل أدت بدلاً من ذلك إلى توسيع المعارضة وإثارة شعور من الكراهية ضد سلطات الاحتلال.

كما ظهر النشاط المعارض لسلطة الاحتلال على شكل تنظيمات سياسية معارضة منها (جمعية النهضة الإسلامية) التي تشكلت في النجف في أواخر ١٩١٧ بهدف مقاومة الإدارة البريطانية وكان يقودها محمد علي بحر العلوم والشيخ محمد جواد الجزائري وغيرهم من المجتهدين وكان من بين أعضائها الحاج نجم البقال، واحمد ومحسن وكريم أولاد الحاج راضي وكاظم صبي وعباس علي الرماحي وعبد الرزاق وتومان ولدا عدوة.

لم يقتصر تحرك الجمعية على مدينة النجف ، إنما اتسع نطاق عملها بحث انضم إليها عدداً من رؤساء العشائر منهم الشيخ رايح العطية (رئيس الحميدات) والشيخ مرزوك العواد (رئيس العوابد) والشيخ وادي العلي رئيس آل علي والشيخ سلمان الفاضل رئيس الحواتم.

وضعت الجمعية تحقيق استقلال العراق هدفاً لها وكانت تباشر نشاطها في أوساط العشائر العراقية وتخطط لإعلان الثورة ضد الإنكليز ، غير أن هذه الجمعية واجهت مشكلة إقناع العشائر في دفعها باتجاه الثورة. وكان منشأ الصعوبة عدم قناعة هذه العشائر بمشروع الثورة ضد البريطانيين لان لم يكتشفوا بعد سوء سياستهم ، كما أن الإنكليز كانوا يتقربون إلى هذه العشائر.

اندلاع الانتفاضة

لقد خطط بعض أعضاء جمعية النهضة الإسلامية ومنهم الشيخ مرزوك العواد ووادي آل علي ورايح العطية وسلمان الفاضل وبرئاسة الحاج نجم البقال لقتل مساعد الحاكم السياسي في النجف الكابتن مارشال. ففي التاسع عشر من آذار ١٩١٨ دخل أفراد من الجمعية بقيادة عمر البقال خان عطية وهو مقر الإدارة البريطانية في النجف متنكرين بزي الشبانة وقتلوا الكابتن مارشال.

صعق الكابتن بلفور لمصرع زميله مارشال فقدم إلى النجف ليطلع على الحالة ، ولكن أطلق عليه الرصاص فلجأ إلى بيت السيد مهدي ، ولكن الجنرال مارشال قائد القوات البريطانية في العراق أمر بفرض الحصار على النجف وأعلن أن شروط فك الحصار عنها تتمثل بتسليم بعض الأشخاص المسؤولين عن هذه الحركة من دون قيد أو شرط ودفع غرامة قدرها ألف بندقية ودفع غرامة مالية قدرها خمسون ألف ليرة إنكليزية ذهبية ونفي ألف رجل إلى الهند كأسرى حرب وأن تبقى النجف محاصرة ويمنع عنها الماء والطعام إلى أن تنفذ الشروط السابقة.

ومن المهم ملاحظة الموقف السياسي الذي اتخذه زعماء العشائر خلال هذه الأحداث ، فقد كان قادة الانتفاضة يأملون بالحصول على مساعدة العشائر المجاورة في كسر الحصار لذا جرى تهريب الرسائل إلى عشائر الشامية لهذا الغرض.

وفي ٢٤ آذار ١٩١٨ قرر الثوار الاتصال بعشائر الفرات وطلب مساعدتهم في مثل هذا الظرف العصيب ، ثم راحوا يفتشون عن الأشخاص الذين يمكن أن يحملوا رسائلهم إلى زعماء العشائر ، فغادر أحدهم وهو من العوابد حاملاً تلك الرسائل.

وبالفعل لاقت الحركة دعما من زعماء عشائر الشامية وهم كل من مرزوك العواد من عشيرة العوابد وجواد آل منصور من عشيرة الكرد وذلك بجمع ٩٠٠ ليرة عثمانية لمساعدة الثوار. كما أفلحت قلة من عشيرتي الحواتم والفتلة في دخول النجف لإسعاف المقاومة. كما اتصل كثير من النجفيين بعجمي السعدون الذي ردّ على ذلك بإرسال كتب كثيرة إلى النجف تؤيد الثورة.

وفيما عدا هذه المواقف فان العشائر ظلت على موقف سلبي وذلك لسببين: أولهما تفوق الإنكليز في السلاح، والثاني هو التغير المفاجئ في سياسة الإدارة البريطانية الذي اتخذته السلطة تجاه القبائل المجاورة للنجف إذ انه من المعروف كلما قربت مجاورة القبائل للنجف ذاتها قلّ تسليحها وذلك لما كان للنجف من نفوذ ديني وسياسي في السلام بينهما، الأمر الذي يقلل من شأن السلاح في أيدي القبائل. أما التغيير في سياسة الإدارة البريطانية تجاه القبائل – وكما أشرنا سابقاً – فقد حدث بشكل تقديم سلف ومعونات زراعية، وفي رفع الضرائب المفروضة على الأرض، الأمر الذي حمل شيوخ القبائل على التفكير بترو قبل الإقدام على الثورة والتمرد ضد سلطة الاحتلال كما أن الإنكليز أصبحوا يعرفون مواطن الضعف في التنظيم القبلي، وسعوا إلى استغلال هذا الضعف والانتفاع به. وقد أفلحت الإدارة البريطانية في استغلالهم والانتفاع بهم أثناء حصار النجف إذ أنهم رفعوا كثيراً من القيود عن كواهلهم وخففوا كثيراً من وطأة الإجراءات الحكومية بين القبائل التي كان يظن أنها أحسن حليف للنجف بغية استمالتهم وكسب عطفهم. وقد أثمرت هذه السياسة الجديدة التي اتبعتها الإدارة البريطانية إذ وفرت لهم أمر تهدئة القبائل.

أدى إخفاق الانتفاضة إلى تفنن سلطات الإدارة البريطانية المحتلة في طابع الانتقام وفي إذلال أبناء المدينة عند إلقاء القبض على قادة الانتفاضة وإعدام أحد عشر شخصا (الأشخاص الذين تم إعدامهم هم : كريم واحمد ومحسن أولاد الحاج سعد، وعباس وعلوان ولدا علي الرماحي وسعيد مملوك الحاج سعد ، وكاظم صبي، ومحسن أبو غنيم ، والحاج نجم البقال ، وجوري ناجي ، ومجيد الحاج دعيبل. ونفي ٢٢ شخصاً). منهم عند رأس جسر الهندية وبطريقة مرعبة أمام الناس. كما نفي مائة وخمسة أشخاص. وقد تركت أحكام الإعدام هذه أثر عميق في عموم البلاد وبين القبائل خاصة.

ان الإدارة البريطانية التي انتقلت من الاستقلال المحلي في ظل شيوخ مموالين إلى السيطرة المباشرة بوساطة وكلاء الحكومة ، انتقلت بعد ذلك إلى (المرحلة الثالثة – وهي السيطرة المباشرة بوساطة الحكام السياسيين البريطانيين) وان هذه المرحلة التي بدأت في أواسط ١٩١٨ كانت تتسم فضلاً عن ذلك بتطبيق إجراءات الضرائب وتسوية الأراضي وقد أثار هذا النهج استياءً شديداً بين العشائر ، وهكذا فان النزعة المضادة للإدارة البريطانية والتي كانت معزولة حتى أواسط ١٩١٨ بدأت في التصاعد حتى فرضت سيطرتها التامة في صيف ١٩٢٠ ، وكما سنرى كانت مناطق الشامية والنجف وكربلاء هي مراكز ثورة ١٩٢٠.

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

صفحة مطوية من تاريخ العلاقات العراقية الامريكية

موقف الولايات المتحدة من محاكمة رجال العهد الملكي

■ د .سنان صادق الزيدي

بعد مرور ستة ايام فقط على قيام ثورة الرابع عشر من تموز ١٩٥٨، قرر مجلس الوزراء العراقي تعيين العقيد فاضل عباس المهداوي رئيسا للمحكمة العسكرية الخاصة. التي اشتهرت باسم محكمة الشعب ومن ثم باسم محكمة المهداوي. وتقرر ان يكون واجبها محاكمة رجال العهد الملكي من الوزراء والمسؤولين بتهمة العمل "ضد مصلحة الشعب". وفي ضوء ذلك، باشرت المحكمة مرافعاتها في السادس عشر من آب ١٩٥٨، وكان أول المتهمين مثل أمامها قائد الفرقة الثالثة، اللواء الركن غازي الداغستاني. وكان الاقتراب والميول نحو الغرب والولايات المتحدة سواء في السلوك الشخصي او الرسمي التهمة الأوفر تحديدا وإدانة لرجال العهد الملكي، في مرافعات المحكمة. وهو المسار السياسي والتوجه العقائدي الموجه ضد الولايات المتحدة و"الامبريالية" الغربية، الذي التزم به قادة الثورة بحسب وصف تقارير الاستخبارات الأمريكية.

أثارت تلك الإدانة حفيظة السفير غلمن، وتجلت عند محاكمة العاملين في مكتب المعلومات الأمريكي ببغداد، ورفض المحكمة المذكورة السماح للقنصل الأمريكي بالدفاع عنهم، والرد على التهم الموجهة ضد الولايات المتحدة. كما وشكل قرار حكم المحكمة باعدام غازي الداغستاني هاجسا قويا مشوبا بالقلق على مصير الشخصية الأثيرة لدى الإدارة الأمريكية محمد فاضل الجمالي، الذي تقرر محاكمته في العشرين من أيلول ١٩٥٨، لذا بادر غلمن بالاتفاق مع السفير البريطاني على ضرورة الاسراع بمفاتحة وزارتي خارجية بلديهما بالقيام بحملة اعلامية واسعة تشمل جميع المحافل الدولية، لإدانة وكشف سوء إدارة المحاكمات العسكرية المشكلة في العراق، واظهار "وحشية" قراراتها بحق المتهمين من رجال الحكم الملكي.

لم تؤيد وزارة الخارجية الأمريكيةمقترحات سفيرها ببغداد، ويبدو ان موقف عبدالكريم قاسم داخل العراق كان يهمها في الدرجة الأولى في تلك الفترة، فقد وجدت في الحملة الاعلامية المقترحة، من شأنها اضعاف لموقفه ويعطي الفرصة السانحة "للعناصر المتطرفة" من تقويض سلطة عبدالكريم قاسم ومن ثم التسلل والهيمنة على السلطة. غير ان وزارة الخارجية الأمريكية فضلت نقل احتجاج الإدارة الأمريكية إلى عبدالكريم قاسم عن سوء معاملة المحكمة العراقية لمستخدمي مكتب المعلومات الأمريكي. وقد نقل السفير غلمن احتجاج إدارة حكومته لعبدالكريم قاسم ومبينا له عدم ارتياحها من موقف الحكومة العراقية تجاه سياسة واشنطن في المنطقة، فضلا عن محاولات لا مسوغ لها لزج الحكومة الأمريكية في المحاكمات التي يترأسها "حكام عسكريون"، الأمر الذي من شأنه، كما اشار السفير غلمن، ان يترك أثرا سيئا على العلاقات بين البلدين.

ومهما يكن الأمر، فقد استمرت المحكمة على النهج نفسه في سير المحاكمات السابقة لرجال العهد الملكي، فقد وجهت المحكمة في جلستها الثالثة والعشرين في العشرين من أيلول ١٩٥٨ لمحمد فاضل الجمالي خمسة تهم لعل أبرزها تحريض بريطانيا والولايات المتحدة في التعرض لسلامة سورية ولبنان وأمنهما عندما كان في موقع السلطة.

دافع الجمالي، كما جاء في جلسات المحكمة العسكرية، عن آرائه وعن سياسة العهد الملكي التي فضلت التحالف مع الدول الغربية والولايات المتحدة دون غيرها من الأنظمة والدول، وفي هذا الشأن كتب السفير غلمن إلى وزارة خارجية بلاده في الرابع عشر من تشرين الأول ١٩٥٨ واصفا المحاكمة بانها "منظر مقزز عندما أراها تحاكم أبرز الشخصيات المؤيدة "للعالم الحر" واكثرهم حميمية للولايات المتحدة، وفي الوقت نفسه وصف رئيس المحكمة إنه "تافه وحقير". وغيرها من الأوصاف والنعوت. ولم يستبعد السفير غلمن، تعمد الحكومة العراقية بعرض جلسات المحكمة بصورة مباشرة وعلنية من خلال محطة التلفاز والإذاعة العراقيتين، وعد غلمن، ايضا، في مذكراته ان الحكومة العراقية عمدت عن قصد بعقد جلسات المحكمة بعد انتهاء الدوام الرسمي لجميع الدوائر الحكومية كي يتسنى لأكبر عدد ممكن من المتابعين للأمور السياسية في البلاد الاطلاع عليها.

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

ونصب أجهزة الراديو والتلفزيون في الاماكن والمحلات العامة لاطلاع عامة الجماهير على مجريات المحكمة وشدهم إلى آراء وأقوال المهداوي.

لم تكن جلسات المحكمة وما يشن فيها من خطب وكلمات تهاجم فيها الولايات المتحدة، بمنأى عن سمع ومرأى مراسلي الصحف الأمريكية في بغداد؛ فقد تساءلت صحيفة "نيويورك تايمس" ما إذا كانت تلك التهجمات هي جزء من سياسة الحكومة العراقية تجاه الولايات المتحدة؟! أم انها نتيجة حتمية لكل ثورة.

وفي ظل تفاقم الأوضاع السياسية في العراق، واضطرابها بالاجواء المشحونة بالتوتر والحساسية تجاه العالم الغربي، مارست المحكمة العسكرية في هذا الشأن دورا في اذكاء وتأجيج عواطف الجماهير، وتأليبها ضد الغرب وتبني المواقف العدائية لكل رجال العهد الملكي، بعد تجريدهم، من وطنيتهم بوصفهم يمثلون الغرب وادواته في العراق!، بحسب منطق ومعايير المحكمة نفسها. ولم يكن بأي حال من الأحوال الغاء الطابع المسيس الذي اضفي على اجراءات المحكمة برمتها. لذا نرى بعض القضايا المعروضة أمام المحكمة لها أهمية استثنائية، أرادت منها ان تكون رسائل سياسية معبرة يلوح بها في وجه الإدارة الأمريكية. ولسنا هنا في معرض تقويم اعمال المحكمة العسكرية، بقدر ما يمكن الإشارة اليه، عما كانت تتمتع به، برأينا، من قصور في عمليتي الإدراك السياسي والفكري معا تجاه أوضاع العراق المشار اليها آنفا، وخاصة في تبسيطها وتسطيحها للعلاقات المفترضة بين النظام الجمهوري الجديد في العراق وبين العالم الغربي "المستعمر الامبريالي". ولا بد ان مثل تلك العلاقة محكوم عليها بالشك والحذر مع إمكان التقاطع فيها مع الغرب والغاء كل خيوط الاتصال والتقارب معه.

ونتقارب في هذا المجال مع أحد الباحثين، ان المحكمة العسكرية كانت إحدى مؤسسات النظام الجمهوري الذي أخذت تتظاهر بالانحياز علنا لنظام الكتلة الشرقية. وقد دللت احداث تلك المرحلة ان الأمر كان يتطلب من النظام الجمهوري تقديم المزيد من البراهين والاثباتات على مقدرته في قطع كل الجسور مع العالم الغربي. ويبدو ان الجمالي ارادت المحكمة العسكرية له، ان يكون القربان الأكثر قبولا على مذبح العداء للامبريالية والولايات المتحدة. ففي العاشر من تشرين الأول ١٩٥٨ أصدرت المحكمة قرارها بالاعدام شنقا حتى الموت بحق محمد فاضل الجمالي. وقد بذل الأمريكان ما بوسعهم للحيلولة من دون تنفيذ القرار، وخاصة بعدما استشعرت سفارتهم ببغداد ان هنالك أمل في تراجع رئيس الوزراء عن المصادقة على تنفيذ الحكم. وفي الوقت نفسه، انشغلت الاوساط الرسمية والشخصيات البارزة في الإدارة الأمريكية بواشنطن بقضية الجمالي، إذ عبر دالاس في حوار هاتفي في الحادي عشر من تشرين الثاني ١٩٥٨ مع راونتري، عن امتعاضه وشعوره بالألم من "فظاعة قرار الإعدام"، وكما طلب من راونتري ان يبذل ما في وسعه من ايقاف تنفيذ عقوبة إعدام الجمالي.

وفي الشأن نفسه، يلاحظ ان وزارة الخارجية الأمريكية، وجهت القائم باعمالها ببغداد إلى ضرورة الاسراع باجراء اتصال غير رسمي مع رئيس الوزراء العراقي يطلب فيها شفهيا ولاسباب انسانية بالعدول عن تنفيذ قرار الاعدام بحق الجمالي، وان تنفيذ الحكم معناه انعكاس على نحو غير ايجابي على الحكومة العراقية. وبذلك الاسلوب ارادت الخارجية الأمريكية ان تتجنب تفسير رئيس الوزراء العراقي او البعض من العناصر المناوءة لبلادها، ان طلبها يعد تدخلا في الشؤون الداخلية للعراق. إذ تؤكد الدلائل الموثقة في هذا الجانب ان رئيس الوزراء استجاب لطلب الخارجية الأمريكية في اثناء لقاء فرتزلان له في ديوان وزارة الدفاع العراقية. ولم يعط عبدالكريم قاسم أي تفسير سوى انه عد الطلب "عملا انسانيا".

وجدت الأوساط الأمريكية في قبول عبدالكريم قاسم لوساطتها متنفسا يمكن من خلاله التوصل إلى اجراء آخر من دون إثارة حساسية الأحزاب الوطنية والتيارات الجماهيرية الغاضبة والمتعطشة في القضاء على كل ما يمت بصلة للعهد الملكي. إلا ان الخشية التي اصابت تلك الأوساط بدا لها ان رئيس الوزراء العراقي كان مترددا في البت في قضية الجمالي، وبوصف الوثائق الأمريكية "انه كان في حيرة من أمره"، بسبب ما تعرض له من ضغط شديد مارسته بعض القوى السياسية عليه، فقد دفعت بالتظاهرات الكبيرة الصاخبة التي تجوب شوارع بغداد الرئيسة مطالبة بانزال اقصى العقوبات بحق رجال العهد الملكي. مما أضعف الأمل عند الأمريكان بتخليص رقبة الجمالي من حبل المشنقة، وادركوا يومها ان عبدالكريم قاسم لم يكن الوحيد القادر على وقف ذلك الهيجان المتعصب في تلك الفترة على الأقل.

يبدو ان الاحداث المتسارعة والمتلاحقة جعلت الإدارة الأمريكية على يقين تام ان المحكمة العسكرية غدت "مؤسسة معادية لامريكا" بفضل ما كان يبديه كل من رئيسها والمدعي العام ماجد محمد أمين، من تعاطف وتآزر مع قوى اليسار، إذ انتهجت المحكمة مسارا جديدا باعلان عدائها الصريح للولايات المتحدة ومهاجمتها على لسان رئيس المحكمة باسلوبه الساخر والمتهكم المعهود به، ومن خلال التنكيل بالمتهمين الماثلين أمامه، مثلما جرى مع سعيد قزاز إذ وصفه المهداوي بافذع الأوصاف، لسنا في حاجة إلى ذكرها. والواقع ان العبارات والأوصاف التي كان المهداوي ينعت بها كبار المسؤولين الأمريكيين، وجدت صداها عند الخارجية الأمريكية، وفي الوقت نفسه سببت احراجا غير متوقع لسفير العراق بواشنطن علي حيدر سليمان، عندما طلبت الخارجية الأمريكية منه تقديم تفسير وتوضيح لما تضمنته برقية مترجمة لعبارات وأقوال المهداوي في محكمته بحق الولايات المتحدة وشخصياتها الرسميين. والحق ان السفير العراقي لم يجد المبرر الكاف للرد على الطلب، كما جاء في مذكراته، إلا انه حاول ان يبرئ ساحة عبدالكريم قاسم من تبعيات المحكمة. وعزا أقوال المهداوي إلى مجرد استهلاك داخلي. والواقع لم تشكل تلك التبريرات موقفا قويا يستند عليه السفير العراقي أمام إلحاح الأمريكيين في طلبهم، اذ سرعان ما انهارت تلك التبريرات وجردت من مصداقيتها بعد أيام قليلة، أمام تصريح لعبدالكريم قاسم مفاده "انه يؤيد كل كلمة قالها المهداوي". وقد عد السفير العراقي ذلك التصريح انه عمل سلبي يؤثر على علاقات البلدين.

ومهما كان الأمر، فان الأمريكان باتوا على قناعة تامة ان عبدالكريم قاسم استطاع ان يحول المحكمة العسكرية إلى منبر ناطق باسمه بفضل الصلاحيات الواسعة التي منحها لرئيس المحكمة من أجل ترسيخ وتدعيم ركائز حكمه في البلاد. إذ استطاعت هذه المحكمة ان تستغل كل المناسبات من اجل التنديد بالولايات المتحدة الأمريكية والأنظمة الامبريالية صانعة منهم للجماهير العراقية عدوا يتربص بالنظام الجمهوري العراقي ومتآمرا على مكتسبات الشعب العراقي. فقد تزامن عقد اجتماع دول ميثاق بغداد في تركيا في أيار ١٩٥٩ بحضور لوي هندرسون ممثلا عن الولايات المتحدة الأمريكية، مع جلسات محاكمة توفيق السويدي. إذ وجد المدعي العام للمحكمة في تلك الاثناء مناسبة في شن هجوما لاذعا على تصريحات الن دالاس تجاه العراق. كما صب جام غضبه على دول الميثاق معد إياها دول تتآمر على الحكومة العراقية وبدعم من الحكومة الأمريكية. لم تدع الخارجية الأمريكية تلك المناسبة من دون ان تستدعي السفير العراقي على حيدر سليمان للاستفسار والاستيضاح عما يجري في جلسات المحكمة العسكرية من اتهامات ضد الولايات المتحدة الأمريكية. وذكر مساعد وكيل وزير الخارجية الأمريكية هندرسون، للسفير العراقي، من ان الثورة والنظام الجديد في العراق لم يكونا من المستهدفين في الاجتماع الأخير لدول ميثاق بغداد، وأقسم هندرسون على ذلك، كما ورد في مذكرات السفير العراقي الذي أكد خلال المقابلة على ان حكومته ضد سياسة الاحلاف والتكتلات بما فيها ميثاق بغداد.

ومن خلال تلك الاحداث، ومن غيرها، بقيت اعمال المحكمة العسكرية محل اهتمام ومتابعة الإدارة الأمريكية وخاصة القضايا التي تكون الولايات المتحدة فيها موضع اتهام في جلسات المحكمة. ولعل أبرز قضية اهتمت فيها الإدارة الأمريكية بعد قضية الجمالي، هي محاكمة المتهمين بقضية اغتيال عبدالكريم قاسم، فقد اتهم المهداوي في الجلسة المنعقدة في الثاني والعشرين من كانون الثاني ١٩٦٠ الولايات المتحدة الأمريكية انها وراء عملية الاغتيال الفاشلة، إذ قامت السفارة الأمريكية بالقاهرة بتخطيط وتمويل العملية، فقد تم رصد مبلغ نصف مليون دينار عراقي لتنفيذ العملية، ومن الضروري الإشارة هنا إلى ان تلك الاتهامات لم تستند إلى وثائق دامغة لتورط الولايات المتحدة فيها. وقد نفت وزارة الخارجية الأمريكية، الاتهامات الموجهة ضد إدارة حكومتها، بتأكيد السفير الأمريكي ببغداد جيرنيكان لوزير الخارجية العراقية هاشم جواد عدم تورط بلاده في العملية، ورجا السفير أيضا، "تصحيح ذلك التصريح" لان الموضوع قد يثار في مجلس الشيوخ الأمريكي، وقد يؤدي إلى ضجة تحرج المسؤولين في وزارة الخارجية الأمريكية على حد تعبيره. وشكل هذا التصريح احراجا آخرا للسفير العراقي علي حيدر سليمان، بعد ان استدعته وزارة الخارجية الأمريكية، وأبدى لويس جونز، في اثناء لقائه السفير العراقي، عن "تأثره العميق" لتلك التصريحات لان الحكومة الأمريكية "تضمر للعراق ورئيسه أحسن النوايا"، مما تعذر على السفير العراقي هذه المرة بالاجابة، متحججا بعدم اطلاعه على نص التصريح المذكور، كما ورد في مذكراته.

لم يكن بوسع مثل هذه الأمور ان تترك أثارا عميقة على مسار تطور العلاقات القائمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والعراق والتي شهدت تطورا ملموسا في بداية العام ١٩٦٠، فضلا عن رغبة المسؤولين الأمريكان إلى احتواء كل فجوة تطفو على السطح قد تؤدي إلى تعكير صفو العلاقات بين البلدين خوفا ان توظف تلك للمصالح السوفيتية المتنامية في العراق. إلا ان ظهور أزمات جديدة على الساحة العراقية، دفع حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بتغيير مواقفها تجاه الحكومة العراقية، خصوصا بعد ان اعلن عبدالكريم قاسم رسميا رغبته بضم الكويت للعراق.

فاضل الجمالي

المهداوي

توفيق السويدي

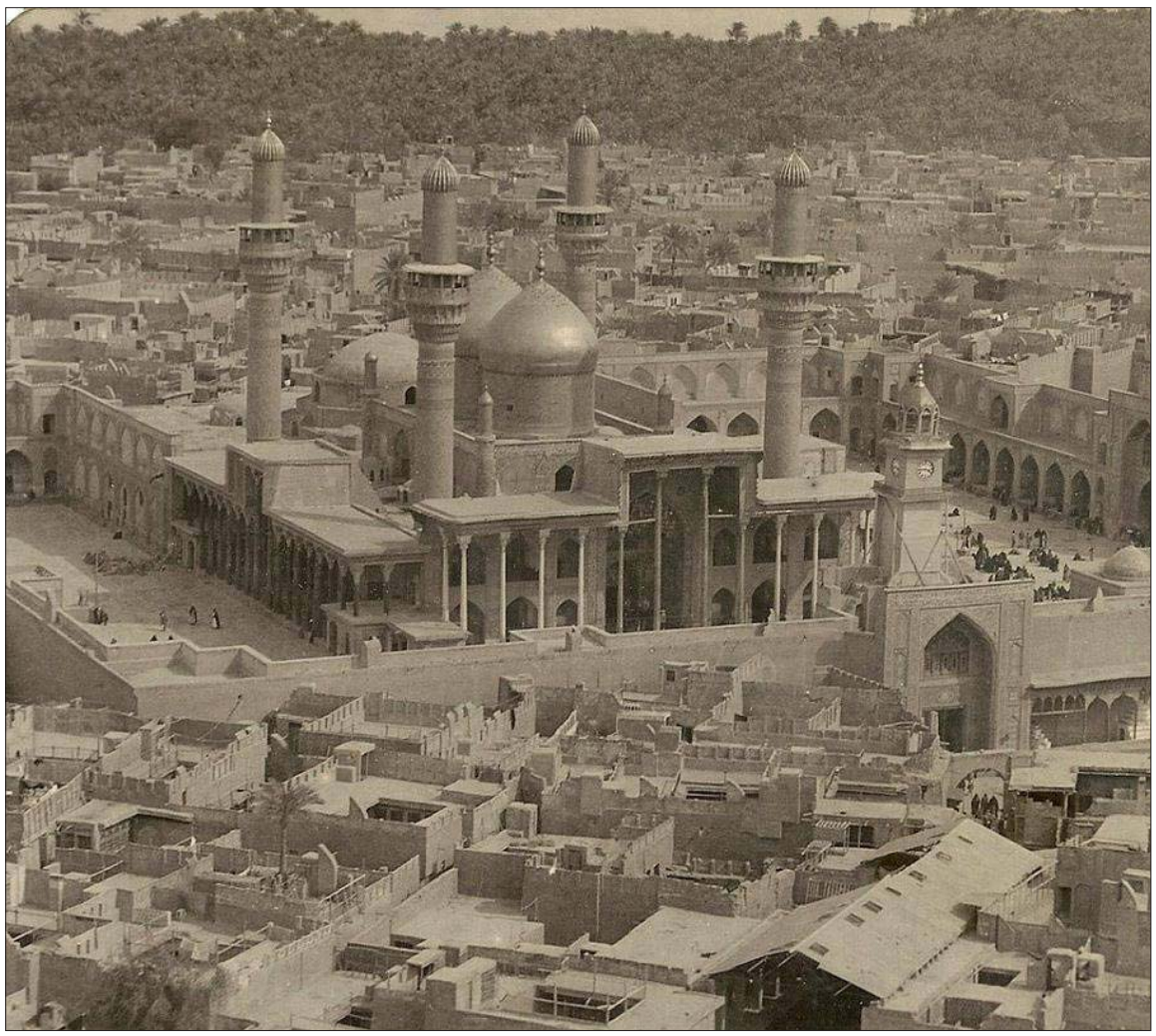

صورة جوية من إرتفاع منخفض للإمامين الكاظمين عليهما السلام ببغداد ١٩٢٦

الملك فيصل الثاني في القاعة الدراسية لكلية هارو في بريطانيا

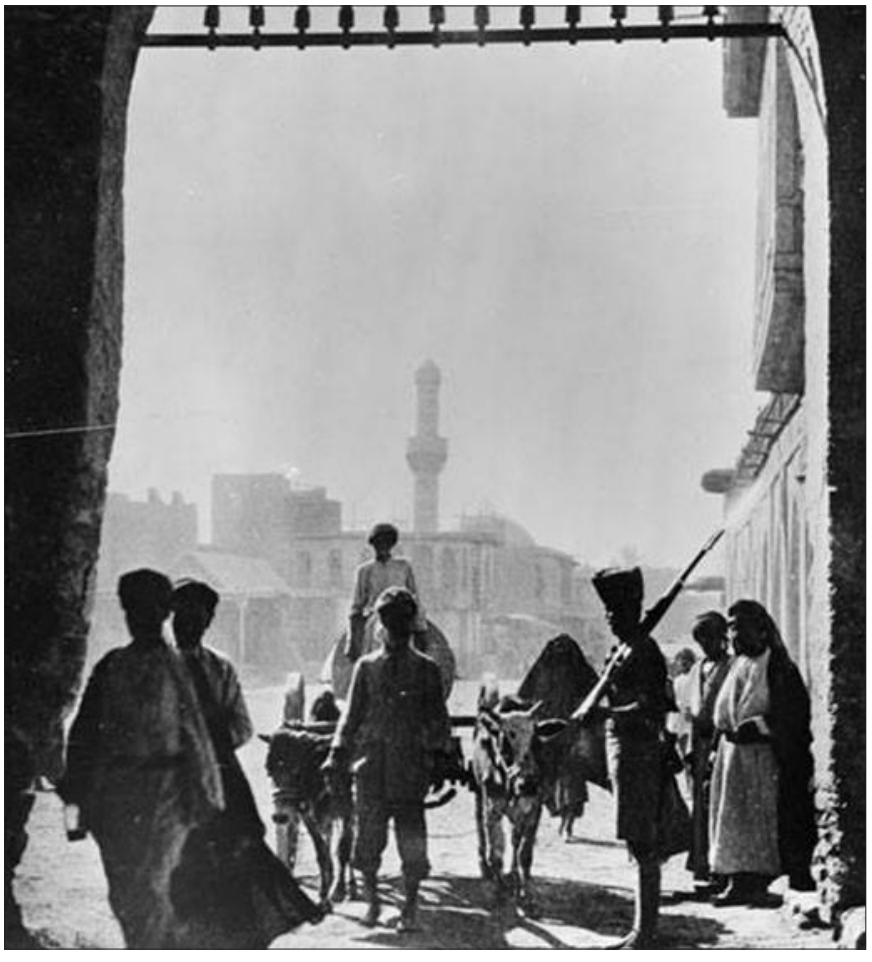

بغداد – ١٩١٨ حرس امام البوابة الشمالية لبغداد – صور من بغداد اثناء الحملة البريطانية في بلاد الرافدين ١٩١٤ – ١٩١٨

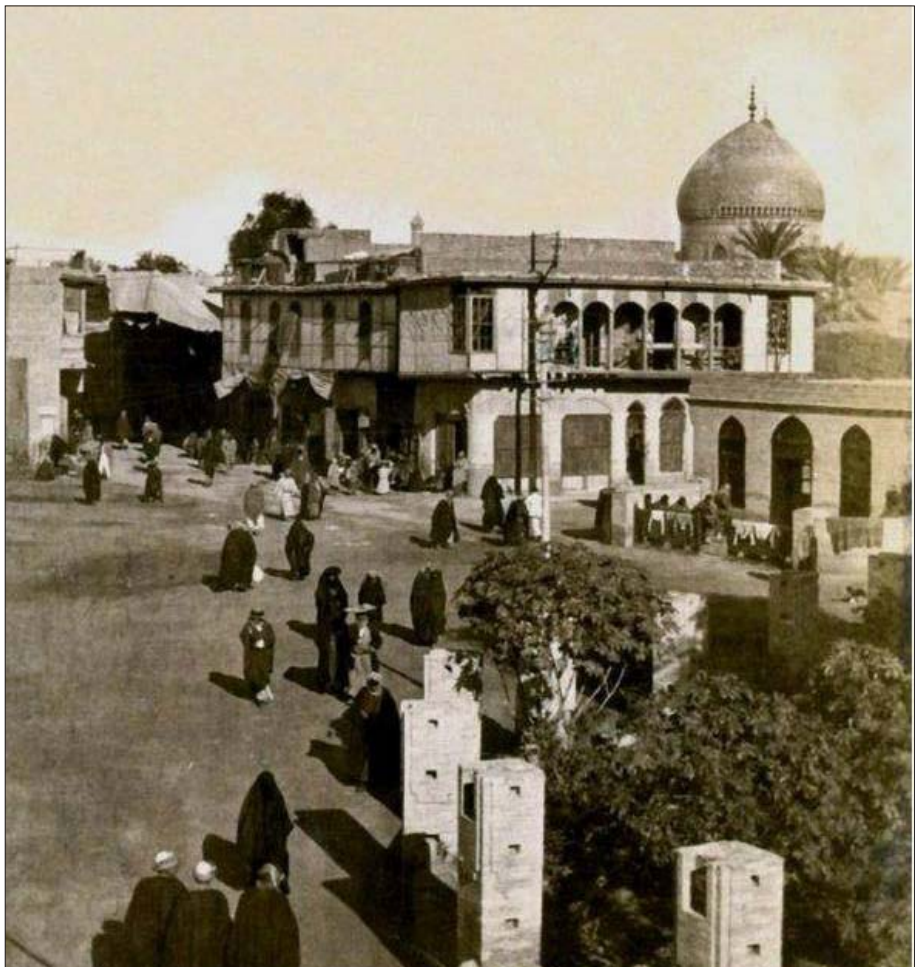

جامع الميدان و ساحة الميدان ١٩٢٠

ذاكرة
العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

صورة من كربلاء ١٩٣٦

عدسة ذاكرة عراقية

باعة الخبز ببغداد ١٩٣٤

عبدالله جقماقجي احد اولاد الحاج فتحي جقماقجي صاحب اول استوديو لتسجيل الاسطوانات في بغداد مع المطرب المصري عبدالحليم حافظ

قبر زبيدة وامامه سيارة اسعاف – صور من بغداد اثناء الحملة البريطانية في بلاد الرافدين ١٩١٤–١٩١٨

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

هكذا عرف العراقيون النقل البري الداخلي في اواخر العهد العثماني

مشروع للترام الكهربائي في بغداد عام 1912!

■ لمى عبد العزيز مصطفى

عرف بعض الولاة في العهد العثماني الاخير الاهتمام بانشاء الطرق ، وتعمير اخرى وتأمين سلامتها ، ونخص بالذكر منهم والي بغداد نامق باشا الصغير (١٣١٧-١٣٢٠هـ/١٨٩٩-١٩٠٢م) الذي اسند اليه عدد من الاعمال منها تعمير بغداد – دير الزور وطريق بغداد – حلب كما اهتم بانشاء عدد من نقاط الحراسة على امتداد الطريق التجارية منها طريق بغداد – الفلوجة، وعرف عن والي بغداد ناظم باشا (١٣١٨-١٣٢٩هـ/١٩١٠-١٩١١م) مثل هذا الاهتمام حيث جرى تخصيص مبلغ (٤) الف ليرة سنويا لانشاء الطرق وتمهيد المعابر والمسالك ولا سيما طريق بغداد – دير الزور ، في حين تم تخصيص مبلغ (٢٠٠٠) لاجل تسوية بعض اجزاء طريق بغداد – الموصل – حلب . ورافق ذلك انشاء عدد من المخافر على طريق موصل – حلب ، فضلا عن اجراء التحسينات على طريق موصل – كركوك وموصل – راوندوز .

الا ان اهم انجاز تم تحقيقه في هذا المجال ، وعده بعضهم مفخرة العصر في المشرق العربي حينئذ ، هو انشاء مدحت باشا لترامواي بغداد – الكاظمية .

كانت هناك مجموعة من الاسباب دفعت هذا الوالي لانشاء هذا المشروع يقف في مقدمتها الاهمية الدينية لوجود مرقد الامام موسى الكازم وما ترتب على ذلك من كثرة الزوار إلى الكاظمية يقابلها شيوع وسائط النقل البدائية التي لا تكاد تسد حاجة الراغبين في زيارة هذه المنطقة الامر الذي ادى إلى نتيجة طبيعة الا وهي حدوث الاختناقات في حركة النقل بين بغداد والكاظمية فكان لا بد من ايجاد وسائل نقل جديدة تحل محل الوسائل التقليدية.

علاوة على ارتفاع الكثافة السكانية لمنطقة الكاظمية ، بحيث اضطرت الغالبية العظمى من سكانها ولا سيما العاملين في قطاع التجارة والصناعة إلى الذهاب إلى اماكن عملهم في بغداد والعودة منها يوميا دون ان تتهيأ لهم وسائل سريعة للنقل باستثناء الحيوانات ، ناهيك عما يرافق هذه الرحلة اليومية من المصاعب فكان لا بد من ايجاد حل لهذه المعاناة .

وبعد استحصال الموافقات الاصولية تم تأسيس شركة مساهمة في ايار ١٢٧٨هـ/١٨٧٠م برأسمال قدره مليون وخمسمائة الف قرش وقد بوشر بطرح اسهم الشركة البالغ (٦٠٠٠) سهم للبيع في الاسواق ، بقيمة ليرتين ونصف الليرة للسهم الواحد ، وهو ما يساوي (٢٥٠) قرشا .

ويبدو ان اسهم الشركة لقيت اقبالا شديدا في البداية من الاثرياء بتشجيع من مدحت باشا حيث احصي ما بيع منها في العشرة ايام الاولى فبلغ (٧٨٤) سهما واستمر بيع الاسهم حتى وصل إلى خمسة الاف سهم . وقيل ان مدحت باشا اجبر بعضهم على اقتنائها. الا ان حملة بيع الاسهم ما لبثت ان فترت بعد مدة قصيرة ، إذ تعذر بيع الاسهم المتبقية وعددها (١٠٠٠) سهم وبالتالي كانت الاسهم المباعة رأسمال ثابت للشركة . وقيل ان الشركة منحت مدحت باشا ريع اسهمها تقديرا منها لجهوده في دعم الشركة ، وبادر مدحت باشا إلى تقديمها كهدية لمدرسة صنائع بغداد .

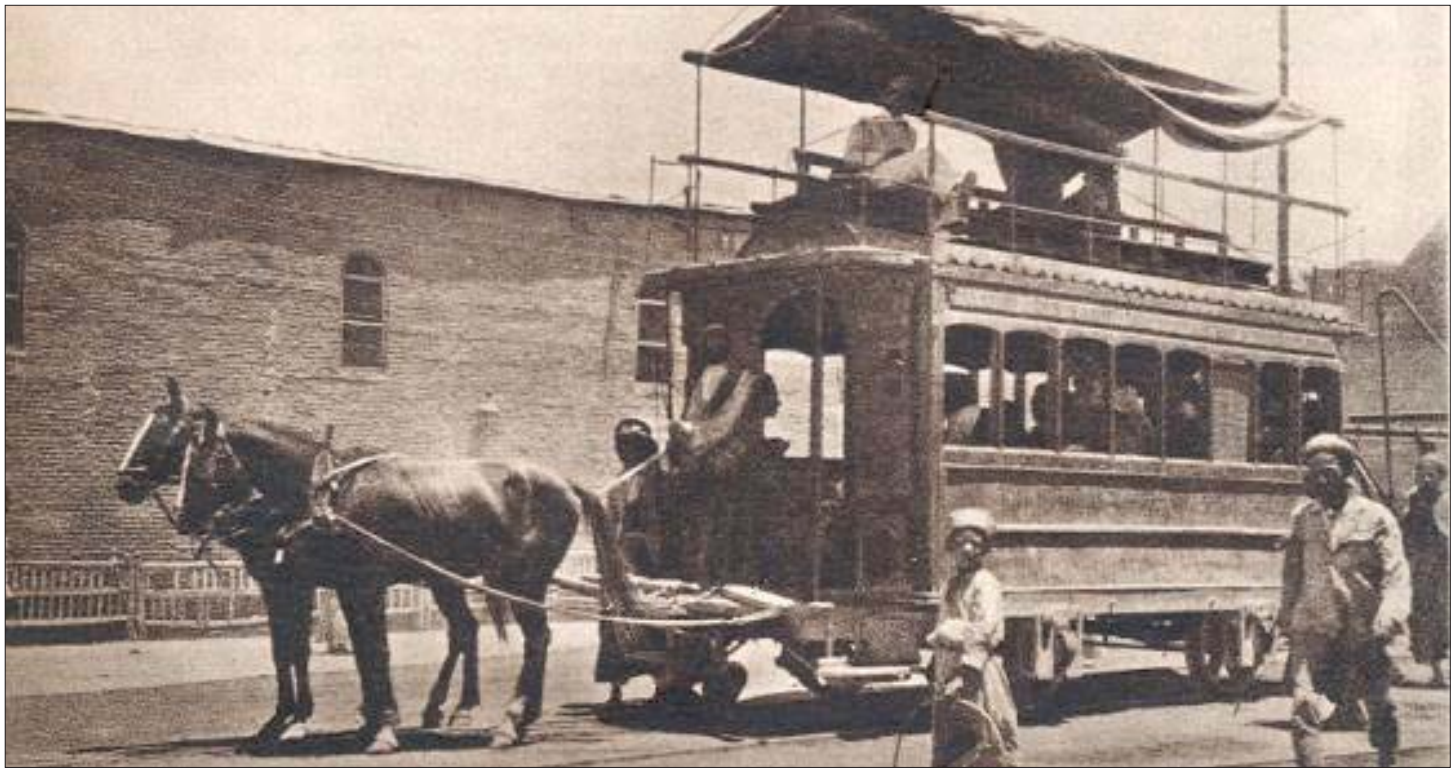

الترامواي (الكاري) بين بغداد والكاظمية

اما عن ادارة الشركة فقد اوكلت إلى ادارة الامور النافعة في الولاية ، حيث بلغت الاخيرة بمهمة جمع الايرادات والمصروفات الخاصة بالشركة ، والتي كانت تدون في دفتر خاص . كما تقرر تأسيس مجلس لادارة الشركة ، واشترط على الراغبين في عضوية المجلس امتلاكهم ما لا يقل عن (١٠) اسهم من اسهم الشركة .

وعندما تجمع لدى الشركة المال الكافي من بيع الاسهم ، تم استيراد الادوات والمعدات اللازمة من لندن حيث سار العمل في المشروع وفقا لما هو مرسوم له عندما قام عمال عراقيون بمد السكة لمسافة ٧كم ، كما امتلكت الشركة ورشة عمل تم تكليفها بصنع اجزاء العربات محليا .

اما عن شكل العربات ، فكانت تشبه عربات الترام في لندن ، التي كانت تسير على سكة ويجر كل عربة حصانين ، ووصلت اعداد عربات الترام إلى (٤٠) عربة ، ولم تكن جميع العربات صالحة للاستعمال ، اما عن مصدر الخيول المستخدمة في جر العربات فانها كانت تشترى من سماسرة الخيول ، أو تجلب من فرق الخيالة التابعة للجيش .

حددت الطاقة الاستيعابية لكل عربة من عربات الترامواي بـ (٤٠-٥٠) راكبا . الا ان احد المساوئ التي سجلت على الترامواي هو عدم الالتزام بالعدد المقرر الذي كان يصل في ايام الزيارة إلى ٧٠ أو ٨٠ راكبا واحيانا يصل إلى ١٠٠ راكب ، فيما جرى تحديد موعد انطلاق عربات الترامواي بدءا من السادسة صباحا ، اما اخر عربة فكانت تذهب إلى الكاظمية الساعة ١٠ مساءا وكان الفاصل الزمني بن تحرك عربة واخرى ربع ساعة ، اما عن مدة رحلة الترامواي فكانت تستغرق نصف ساعة يتوقف خلالها الترامواي بضع دقائق لاستراحة الخيل في عدد من المراحل .

اتسمت اجرة ركوب الترامواي بعدم الثبات ، فبينما تراوحت هذه الاجرة في بداية تأسيس هذا المشروع بين (٢٠-٤٠) بارة ، ارتفعت بعد ذلك إلى مبلغ يتراوح بين قرش واحد إلى قرشين ، فيما جرى استخدام بطاقات مطبوعة ابان الاحتلال البريطاني وبشكل درجتين ، اولا بـ (٤) قروش ، و(٣) قروش للدرجة الثانية ، لكن الشركة سرعان ما عادت وغيرت هذه التسعيرة .

عانت شركة ترامواي بغداد الكاظمية من عدد من الصعوبات والمشاكل منها سرعة قيادة العربات التي اثرت كثيرا على راحة المسافرين وكانت سببا في كثير من الحوادث . كما عانت حافلات الترامواي من النقص الشديد في وسائل الانارة

ذاكرة
العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

النقل بالسيارات عبر الصحراء

حيث اقتصرت على فانوس واحد ، علاوة على قلة انارة الطريق الذي يسلكه التراموا ي وكثرة تعرجاته وضيقه في بعض المناطق ، فاذا ما حدث وسقطت عربة أو تعطلت توقف العمل بالخط لمدة طويلة(فضلا عن انعدام النظافة في عربات التراموا ي .

بالرغم من السلبيات والمشاكل التي اعترضت سيرة هذا المشروع ، حقق المشروع نجاحا منقطع النظير ومن مظاهر هذا النجاح ، انه ظل طيلة مدة عمله بعيدا عن متناول اية جهة اجنبية ، علاوة على كونه اول مشروع يتم تأسيسه في بغداد برؤوس اموال مشتركة ، كما انه قدم خدمات كبيرة لقطاعات مختلفة من الناس ولا سيما الزوار وابناء الكاظمية فضلا عن الارباح الكبيرة التي حققها هذا المشروع التي وصلت إلى ٢٠٪ من راس المال في السنة الاولى وزع قسم منها على أرباب الحصص ، في حين خصص القسم الاخر لاطفاء ديون الشركة ، واستمر الارتفاع التدريجي لارباح الشركة حتى وصلت سنة ١٨٧٨م إلى ١٠٠٪ من راس مال الشركة الاساس . وبذلك اثبت تراموا ي الكاظمية اهميته الكبيرة بالرغم من كونه مشروعا صغيرا .

لكن المشروع سرعان ما تعرض للاهمال والتدهور ، واقتصر الاهتمام بالتراموا ي على بعض المحاولات لاعادة بناء السكك وبناء نهايات الخط . فيما لم يبد أي من ولاة بغداد محاولة لتطوير هذه الشركة باستثناء محاولة ناظم باشا (١٣٢٨-١٣٢٩هـ/١٩١٠-١٩١١م) لاستخدام الطاقة الكهربائية في تشغيل التراموا ي تلك المحاولة التي لم يكتب لها النجاح .

وفي سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م اسس التاجر البغدادي محمود الشابندر في لندن شركة تنوير بغداد ، حيث اوكل اليها مهمة توليد الطاقة الكهربائية في بغداد ، واستخدام هذه الطاقة في تشغيل عدد من المشاريع منها مشروع تراموا ي الكاظمية .

وسعيا من سلطات الاحتلال البريطاني لديمومة العمل في هذا المشروع الحيوي فقد اصدرت سنة ١٩١٨ سلسلة من التعليمات جرى بموجبها تحديد الحد الاعلى لركاب كل من عربات التراموا ي بـ (٤٨) راكبا ، فضلا عن اعطاء المفتشين صلاحية انزال ما يزيد على هذا العدد كما صدرت في السنة نفسها تعليمات اخرى عالجت من خلالها مشكلة الازدحام الشديد وخصوصا ابان موسم الزيارات الدينية ، إذ جرى تمديد ساعات عمل العربات مع التأكيد على ضرورة الاهتمام بنظافتها وتعقيمها ، وكذلك اجراء الفحص اليومي لعربات التراموا ي من مهندس يتم تنسيبه من الحاكم العسكري البريطاني .

ظلت الشركة مستمرة في اعمالها بالرغم من السلبيات التي اكتنفت مسيرتها الطويلة حيث استطاعت ان تحظى بمدراء اكفاء استطاعوا ان ينظموا ادارتها وتأمين سير عرباتها ، حتى انتقلت ملكية الشركة المذكورة إلى الدولة وبهذا انتهى المشروع كشركة مساهمة حيث ظلت تدار من الحكومة لحين الغائها في ١٥ كانون الاول سنة ١٩٤٦ .

كان النجاح الذي حققه المشروع حافزا للكثير على تاسيس مشاريع مماثلة . اما ولاية البصرة شهدت سنة ١٢٩٢هـ/١٨٧٥م تشكيل شركة مساهمة لتشغيل التراموا ي بين البصرة والعشار حيث تم طرح اسهمها البالغ عددها (٢٥٠٠) سهم للبيع بسعر ليرتين للسهم الواحد لكن هذا المشروع لم ينفذ .

وفي نهاية القرن التاسع عشر انشئت سكة حديد (تارم حص) ، بين النجف والكوفة ، إذ خصصت لها سكة الحديد الممتدة من النجف إلى الكوفة بخطين خط للذهاب واخر للاياب ، وتسير على هذا وتسير على هذا الخط (عربات للركاب) ، كما قدم كل من عبد الرحمن الباجة جي ومحمد صالح الشابندر سنة ١٣٢٥هـ/١٩٠٧م طلبا إلى وزارة التجارة والاشغال (نظارة النامة) ، لتسيير تراموا ي بين النجف والكوفة ، وبعد استحصال الموافقات الرسمية ، تم تأسيس شركة عثمانية ، برسمال قدره (٢٤٠٠٠) ليرة عثمانية ، لانشاء المشروع المذكور الذي تم الانتهاء من تنفيذه سنة ١٣٢٨هـ/١٩١٠م .

ومن الجدير بالاشارة ان هناك عددا من مشاريع التراموا ي المقترحة لم تدخل حيز التنفيذ بسبب رفض وزارة التجارة والاشغال العامة (نظارة النافعة) المصادقة عليها ، على الرغم من موافقة السلطات المحلية على تنفيذها ، نخص منها بالذكر مشروع تراموا ي البصرة العشار بين سنة ١٣٠٩هـ/١٨٩١م ومشروع التراموا ي الكهربائي بين الاعظمية وبغداد .

كانت العربات التي تجرها الخيول احدى وسائط النقل الرئيسية في العراق ابان هذه المرحلة ، حيث ظهرت ولاول مرة سنة ١٣٠٨هـ/١٨٩١م وتحديدا في ولاية بغداد واقتصر استخدامها في البداية على الوالي وبعض كبار الموظفين والوجهاء ، ثم شاع استخدامها بين الناس .

التراموا ي

فيما شهدت ولاية الموصل تأسيس اول مشروع للنقل بالعربات داخل المدينة بدعم من بلديتها التي كان يراسها آنذاك حسن العمري (١٣٠٥-١٣١٠هـ/١٨٨٧-١٨٩٢م) .

اما بالنسبة لولاية البصرة فشهدت هي الاخرى مشاريع مماثلة ، ففي سنة ١٣١٥هـ/١٨٩٧م اقدم احد البصريين ويدعى (منكرديك) على تاسيس شركة للعربات التي تجرها الخيول للقيام باعمال النقل بين البصرة والعشار .

وفي مستهل القرن العشرين اسس عدد من تجار بغداد شركات عربات تجرها الخيول عرفت باسم الكومباينة تم تخصيصها لنقل المسافرين بين بغداد وبعض المدن القريبة كبعقوبة والحلة وسامراء حيث اسهمت هذه الشركة في تذليل صعوبات السفر ولا سيما عامل الوقت ، إذ اصبح من السهولة على المسافر على متنها قطع المسافة بين بغداد والحلة بـ (١٦) ساعة. كما ان الاقبال عليها كان كبيرا حتى ان الحجوزات كانت تسبق السفر. كما ذكر احد الرحالة الذي زاروا العراق سنة ١٩٠٤ عن وجود خدمات منتظمة للعربات بين الحلة وكربلاء والنجف .

وفي سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م ابتدأ العمل سنة ١٣٢٠هـ/١٩٠٢م بتسيير خط عربات لنقل المسافرين بين حلب وبغداد وبمعدل رحلتين في الاسبوع وتراوحت اجرة السفر للشخص الواحد ما بين ٢,٥ و ٤ ليرات عثمانية .

ووفقا لارقام تعود إلى سنة ١٣٢٣هـ/١٩٠٥م فان مجموع العربات التي تسير بين بغداد والمسيب بلغت (١٢٦) عربة ، وبين المسيب وكربلاء (١٢) عربة وبين كربلاء والنجف (١٩) عربة ، وبين بغداد والحلة (١٢٦) عربة .

واستخدمت العربات بين بغداد واستانبول سنة ١٣٣٢هـ/١٩١٣م الا ان السفر بين هاتين المدينتين كانت تعترضه الكثير من المخاطر والمشاق ، علاوة على طول مدة الرحلة التي كانت تستغرق بين الشهر والشهر ونصف .

بقيت العربات التي تجرها الخيول احدى وسائط النقل الرئيسية حتى نهاية الاحتلال العثماني للعراق ، بالرغم من ان هذه الخدمات كانت بحاجة إلى المزيد من وسائل الراحة مع زيادة سرعة العربات ، ناهيك عن صغر حجمها ، وعدم امكانية استخدامها في نقل بعض البضائع أو الصادرات كالحبوب أو الطابوق مثلا.

اما السيارات فلم تدخل العراق حتى سنة ١٣٢٦هـ/١٩٠٨م . وفي سنة ١٣٣١هـ/١٩١٢م أسست شركة لنقل المسافرين بين بغداد وبعقوبة وبمعدل سيارتين في اليوم .

شغلت مسالة تحسين طرق المواصلات ووسائط النقل حيزا كبيرا من اهتمام سلطات الاحتلال البريطاني ، منذ الايام الاولى للاحتلال البريطاني للعراق ، خاصة بعد ادخالها لاعداد كبيرة من السيارات العسكرية لتحقيق اغراضها السوقية والستراتيجية مما اضطر الجيش البريطاني ، بدافع المقتضيات العسكرية إلى انشاء الطرق واقامة الجسور والعبارات المؤقتة لربط الطرق ذات الاهمية مع بعضها ، والتي اصبحت نواة لنظام انشاء الطرق في العراق في العشرينات والثلاثينات .

اما بالنسبة إلى وسائط النقل فقد حظيت هي الاخرى باهتمام سلطات الاحتلال بدافع المقتضيات العسكرية ، إذ شهدت هذه الوسائط ابان هذه المرحلة تطورا في انماطها وقد ادخلت بريطانيا انواعا جديدة من العربات ، خصص قسم منها لنقل المسافرين ، عرفت عليما باسم الربل في حين تم تخصيص القسم الاخر لنقل البضائع ، واتصف كلا النوعين بالسرعة المنخفضة ، ولا سيما النوع الثاني لان عجلاتها كانت من الحديد ولم تغط بطبقة من المطاط لتسهيل حركتها .

وفي حزيران ١٩١٨ بدأت تسير في بغداد وتحديدا بين باب المعظم والباب الشرقي مركبات كبيرة لنقل الركاب في ذلك الطريق ، حيث قسم هذا الطريق إلى اربع مراحل اجرة كل مرحلة آنة واحدة.

لجأت سلطات الاحتلال ، في محاولة منها للمحافظة على الامن ولمواجهة الهجمات العشائرية على الطرق البرية والنهرية ، إلى تشكيل قوات شرطة غير نظامية عرفت باسم الشبانة ، وبسبب ازدياد المسؤوليات المناطة بهذه القوات ، صدرت الاوامر إلى القائد العام للقوات البريطانية بزيادة اعداد المجندين حتى بلغ عددهم اواخر سنة ١٩١٧ ٥٠٠ مجند كانت حصة بغداد وحدها (١٠٠٠) مجند ، ثم ازداد هذا العدد في كانون الاول سنة ١٩١٨ إلى حوالي (٢٠٠٠) مجند .

ومع ان السكك الحديدية كانت قد دخلت حيز الاستخدام في النقل البري في الدولة العثمانية خلال المدة التي تغطيها هذه الدراسة ، الا ان ذلك تركز اساسا على اسيا الصغرى (الاناضول) ، وبعض انحاء بلاد الشام بما في ذلك (سكة حديد الحجاز) بين دمشق والمدينة المنورة .

واما العراق فان العديد من مشاريع السكك الحديدية فيه قد اقترحت منذ منتصف القرن التاسع عشر بدءا من مشروع سكة حديد الفرات ، الا ان معظم تلك المشاريع لم يدخل حيز التنفيذ لاعتبارات مختلفة مالية وفنية وسياسية ، ومع ان الالمان نجحوا في الحصول على امتياز من الدولة العثمانية لمد سكة حديد بغداد في سنة ١٣٢١هـ/١٩٠٣م الا ان الامتياز واجهة معارضة بريطانية في حينه ولم تتم تسوية الخلافات الالمانية – البريطانية الا قبيل اندلاع الحرب العالمية الاولى . اما بالنسبة للمشروع نفسه فقد وضع الحجر الاساس له في ٢٧ تموز ١٩١٢م وعندما اندلعت الحرب العالمية الاولى كان الالمان قد انجزوا الجزء الممتد بين بغداد وسامراء فقط . وبذلك لم يتح للعراقيين الافادة من خدمات النقل بالسكك الحديد .

ومع ان البريطانيين ابدوا اهتماما كبيرا بالسكك الحديد في العراق ابان الحرب العالمية الاولى ١٩١٤-١٩١٨ وانشأوا ادارة مختصة لذلك (مديرية السكك الحديدية) ومدوا العديد من خطوط السكك الحديدية ، الان ان استخدام السكك الحديد اقتصر على الاغراض العسكرية لقوات الاحتلال البريطاني .

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

عندما كان والي مصر الكبير محمد علي باشا يفكر بالتوجه الى العراق ؟

■ سهير نبيل كمال

بعد نجاح إبراهيم باشاابن محمد علي باشا في إسقاط الدرعية عاصمة السعودية الأولى عام ١٨١٨ م وتوغله نحو الإحساء والقطيف في الخليج العربي، أخذ محمد علي يهتم بأخبار العراق وبأحواله غير المستقرة ، فضلاً عمّا كان يعانيه من الفقر والمرض ، فطلب محمد علي من محافظ المدينة المنورة في عام ١٨٢١ م أن يوافيه بأنباء العراق أولاً بأول وطالبه " أن يكون دائماً على بينة من أحوال بغداد فيرسل إليها الجواسيس من المدينة أو من قبيلة شمر او عنزة من ذوي العلاقات هناك " ، وأن يوافيه بكل الأنباء التي يحملها إليه هؤلاء العملاء ، وخاصة أن العراق كان يواجه احتمال الغزو الفارسي عليه .

في عام ١٨٢٢ م جاءت الفرصة مواتية لمحمد علي لإرسال قوات مصرية إلى العراق ولكن بطلب وأمر من السلطان العثماني محمود الثاني ، فقد كتب الصدر الأعظم باسم السلطان إلى محمد علي بتاريخ ١٨٣١ م يقول له فيها : " أن والي بغداد قد أقر بعجزه في درء اعتداء العجم وصدهم عن بغداد " . وطلب منه المعونة بإرساله حملة كبيرة يرأسها ابنه إبراهيم باشا إلى بغداد لكي يقوم بمهمة الدفاع عنها ،ولكن محمد علي رفض طلب السلطان بحكمة وروية متذرعاً بأنه يواجه حرباً في السودان ، وأنه يراقب تحركات البريطانيين في البحر الأحمر ، ولكنه وعده في أن ينفذ مطالبه بعد عام من هذا الوقت ، وفعلاً كانت لدى محمد علي حرب دائرة في السودان ورغبة في فتح المنطقة الأفريقية ولم تكن سياسته تجاه الولايات العربية في المنطقة الأسيوية قد تبلورت بعد بشكل كامل ، فضلاً عن أن مخاوفه في أن تكون هذه فكرة محفوفة بالمخاطر .

ولقد تواردت التقارير السرية البريطانية بين بومباي ، وبغداد ، ودمشق ، والقاهرة ، وكلها تنذر بقرب وقوع نزاع خطير بين محمد علي والسلطان بسبب العراق ، وإن السكان على أمل وتحفز من التخلص من الحكم الذي يرزحون تحته ، فقد كتب القنصل الإنكليزي في بغداد إلى وزارة الخارجية عام ١٨٣٣ م ، أنه يقول : " ان بغداد ترزح في الوقت الحاضر تحت أسوأ حكم عرفته في تاريخها ، وأن الأهالي يضجون من سوء تصرف واليها علي رضا باشا ويتطلعون إلى محمد علي " . وقد كتب الكولونيل تايلر ، وهو وكيل شركة الهند الشرقية البريطانية في بغداد إلى حكومته ، ما يأتي : " الناس في انتظار (إبراهيم) " . وقد أضاف تايلور قائلاً : " إنّ الأهالي هنا يفضلون حكم باشا مصر وليس في العراق من يستطيع أن يقاوم أية محاولة يقوم بها محمد علي لغزو العراق " .

في عام ١٨٣٢ م دخلت القوات المصرية بلاد الشام (دمشق) ، واندلع الصراع بين السلطان محمود الثاني ومحمد علي ، وبخاصة بعد تعديه على ممتلكات السلطان ، فضلاً عن معرفته السابقة بأهداف محمد علي في التوجه صوب العراق ، وخاصة بعد سيطرة خورشيد باشا على مناطق واسعة من الجزيرة العربية والخليج العربي ، وعندما وضع ابراهيم باشا يده على الشام أرسل طلائع جيشه إلى جهة الفرات فدخلت أورفه ، وكانت تابعة لولاية بغداد ، وقد كان هدف ابراهيم باشا من حملته في الشام هو العامل الوحدوي ،وقد أكدّ هذا العامل الرسالة التي أرسلها إلى محمد باشا والي حلب يقول فيها : " أنه يريد انتزاع بلاد العرب وما يجاورها وإنقاذ الأمة من المصائب التي ابتليت بها " ، وأكد هذا الهدف في رسالة أخرى موجهة إلى والده محمد علي حيث يقول : " أن على المرء أن يضحي بحياته في سبيل قومه وعشيرته" .

من الملاحظ حقاً كان للنصر الذي أحرزه كل من خورشيد باشا وإبراهيم باشا في كل من الجزيرة ثم الشام ، كان له أثر فعال في استنهاض همم العراقيين من أجل التخلص من الحكم العثماني وهذا يدل وبشكل قاطع على أن الشعب كان يرغب في الإنضمام إلى معسكر محمد علي ، ومما يؤكد هذا الكلام هو الأنتفاضات المتلاحقة التي قامت في معظم الولايات العراقية وخاصة في الموصل والبصرة وبغداد والتي كان هدفها الأساسي هو الالتحاق بالقوات المصرية لتشكيل قوة وحدوية في المنطقة .

ولقد أكدت بعض المصادر أن هناك تحالفاً بين صفوق الفارس شيخ مشايخ شمر الجربا ويحيى باشا الجليلي والي الموصل السابق للقيام بمهاجمة القوات العثمانية في بغداد ، وكانت بتحريض ورغبة القوات المصرية في الشام ، وقد حدث هذا التمرد سنة ١٨٣٢ . ١٨٣٣ م ، ولقد كان هذا التحالف ضد العثمانيين رغبة من صفوق في أن يبقى على استقلاله عن الدولة ، ولقد ضرب الشيخ صفوق الحصار حول بغداد في ايلول ، ولكنه ترك بغداد بعد ذلك عزل ويريد أن يعود إلى الولاية، وذلك للتحركات التي قامت بها عشيرة عنزة ضد شمر ويدفع محمد علي باشا مما جعلها تتراجع .

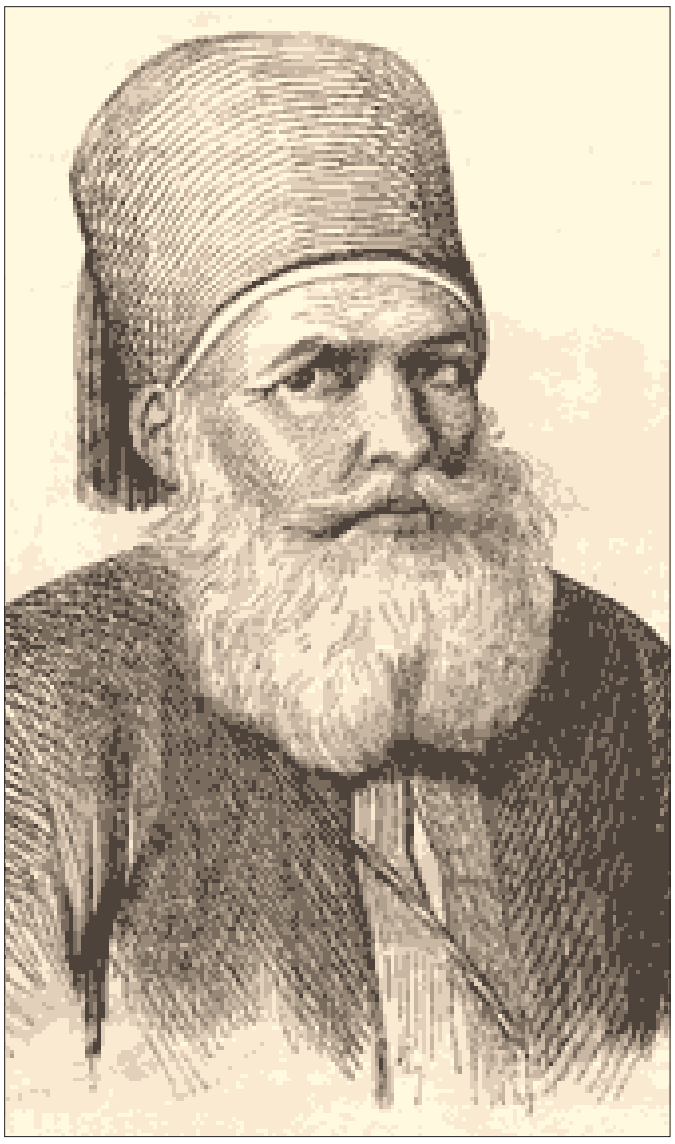

محمد علي باشا

وقد كان المحرض لصفوق هو يحيى باشا الجليلي ، وكما تذكر المصادر ان المتعاون مع عشيرة شمر هو إبراهيم باشا المتواجد في الشام في تلك الفترة وأصبح قريب من حدود العراق الشمالية ، لذلك رأى يحيى باشا في هذه فرصة مناسبة لكي يعود إلى ولايته على الموصل.

لقد كان صفوق يوجه رسائل التحريض على الثورة ضد العثمانيين إلى جميع القيادات في العراق ، وعمل على إحكام السيطرة على بغداد وقطع طريق الإتصال بين علي رضا باشا وبين الحكومة في استانبول ، ولم يرد إلى الحكومة العثمانية سوى تقريرين في فترة الحصار الذي دام خمسة شهور بيّن فيها الأوضاع والمعاناة ، ولقد تم إرسالها بواسطة البريد البريطاني المتوجه إلى سفارتها في استانبول .

كما تناقلت الإشاعات عن وجود عدد من المستشارين العسكريين المصريين في معسكر صفوق،كما أنه قام هو والشيخ (محمد الجدعان) وهو أحد شيوخ العقيل وشيخ عشيرة زبيد ، بتوجيه رسائل إلى إبراهيم باشا يعلمونه فيها بتأييدهم للقوات المصرية ويرجونه في أن يرسل قوة رمزية قوامها (٣٠٠) فارس مصري ليستطيعوا ان يعلنوا انضمامهم رسمياً إلى مصر .

ذكرنا بأن نشاطات خورشيد باشا في الخليج العربي ووصوله إلى الكويت وقيامه بعلاقات تجارية معها ، فكان الهدف من وراء ذلك ليس فقط إحكام سيطرته على الخليج ، وإنما محاولته السيطرة على جنوب العراق والوصول إلى البصرة حتى يصبح العراق من جهة الشمال ومن جهة الجنوب .

إنّ تجاراته مع الكويت كانت هي الواسطة التي من خلالها يستطيع أن يراقب تحركات الدولة العثمانية في جنوب العراق، ويسعى لربط العلاقات مع المشيخات والعشائر المتواجدة في البصرة وما حولها لكي يُسّهل له طريق السيطرة عليها وذلك لما للبصرة من موقع ستراتيجي على رأس الخليج العربي.

تقع البصرة على شط العرب على بعد ثلاثمائة ميل إلى الجنوب الشرقي من بغداد، وكان هذا الموقع ذو أهمية تجارية جعلها محط أنظار القوى الأوربية المختلفة مثل البرتغاليين والهولنديين والإنكليز ، كما أنها اصبحت ملتقى الثقافات المختلفة ، نتيجة للإلتقاء الثقافي ومركز مهم من مراكز الثقافة في الوطن العربي بسبب توجه العديد من الأعلام والشخصيات إليها ، فكان هناك تمازج في القوميات والعادات والثقافات المختلفة ، فكان لابد أن يكون لها دور مهم في الأحداث التي دارت في عصر محمد علي ، وكان هو يدرك خطورة البصرة على وجوده في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي ، ولا سيما وإن كل الهاربين من شبه الجزيرة العربية والبحرين بعد الحرب على الوهابيين وما قبلها كانوا يلتجأون إلى البصرة ،وبعد أن أعاد خورشيد باشا النشاط العسكري في الإحساء والقطيف ، توجهت أنظاره صوب البصرة ،وبخاصة وأنه سيطر على البحرين وعمان فأصبحت البصرة أكثر أهمية بسبب خطورة موقعها على التواجد المصري في الخليج العربي فرأى أن سيطرته على البصرة ستعود عليه وعلى جيشه بالفائدة ، وطالب حكومته بإرسال قوة بحرية تساعد القوة البرية المتواجدة في المنطقة من أجل إحكام السيطرة على منطقة الخليج ، ولكن رد القاهرة جاء ليؤكد بأن هناك بعض المحذورات .

لقد أصبحت البصرة الملجأ لكل المقيمين في نجد وشبه الجزيرة العربية الذين لم يخضعوا لمحمد علي ، ولذا فإن البصرة استقبلت الثائرين ضد محمد علي من الجند ومن القبائل العربية مثل حادثة (تركجة بيلمز) وهو قائد ثورة الجند غير النظاميين في الحجاز والذي قيل بأنه تلقى وعداً عن طريق والي بغداد من قبل الدولة العثمانية يؤكدون له بأنه سيكون والياً على الحجاز إذا هو قاوم الحكم المصري ، وانتهى به المطاف بعد فشل ثورته إلى البصرة ، حين شغل منصب سر عسكر، أو قبودان باشا (وحاكماً على البر والبحر على السفن الموجودة بالبصرة)،واستمر يمارس سلطاته إلى حين وصول قوات خورشيد باشا هناك.

كما ان البصرة تحولت إلى مركز اتصال بآل سعود حيث بدأت الدولة العثمانية تستخدم والي بغداد للتجسس على حركات محمد علي في الجزيرة ومقاومتها ، وتذكر بعض المصادر أنه جرى اتصال بين علي رضا باشا والي بغداد وبين فيصل بن تركي يحاوره فيها عن كيفية رد العدو أو دفعه وما هو الأسلوب الذي يناسب الحالة وكيفية تقديم المساعدة في نجاح أموره ومصلحته لتحقيق مآربه .

علم خورشيد باشا بأمر هذا الإتصال بين علي رضا باشا وفيصل بن تركي ، وحاول خورشيد باشا الإستفسار من فيصل عن هذا الأمر ، إلاّ أن الأخير نفى ذلك وأخبره أن سبب الإتصال هو العلاقة السابقة بينهما ، وقد أنكر المضمون الحقيقي للإتصال لكي يقنع خورشيد باشا بأن ليس هناك سبب عدائي لهذا الإتصال وأنهم لا يتفقون ضده فيما بينهم حتى لا يستفزه أكثر ، ولكن هذه الإتصالات لم تنجح ،حيث استطاع خورشيد من التغلب على فيصل بن تركي، وألقى القبض عليه ، فكان لهذا الخبر التأثير الكبير على أهالي البصرة ، وخاصة أن خورشيد باشا قد كتب إلى حكومته في القاهرة يقول فيها : " إنّ هذا ملكاً عظيماً يضاهي ملك مصر ، وهو الآن كالحسام الجوهر الذي سقط في جفن فحسب ظني أن أخذه واجب ، ويطلب إمداده بالأموال (كم ألف كيس) من المحروسة وألفين من الخيالة وبعض عساكر الجهادية " .

لقد شاع في البصرة أن خورشيد باشا ، يزحف نحو البصرة وان عسكره ، وصل إلى الإحساء والكويت ، فطلب (تركجه بيلمز) من علي باشا الذي كان في الموصل ، " أن يبعث له على وجه السرعة عسكراً وأسلحة وجبة خانة (مخزن العتاد) بقدر ما يكفي للمحافظة على البصرة " ، وكان هذا في ١٦ يونية /

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

حزيران عام ١٨٣٩م . ولقد كان لخورشيد باشا معاونين وعيون يعملون على خدمته ومنهم الشيخ (حمود بن جسار) ، وهو عالم نجدي يعمل قاضياً في الزبير، ولقد كانت بين حمود بن جسار وخورشيد باشا صداقة قوية عندما كان خورشيد في مكة فكان يرسل له التقارير الوافية عن أخبار بغداد وتحركات واليها علي باشا ، كما كان يقوم بدور الوسيط مع الأعيان والعلماء والتجار ورجال الإفتاء لكي يشرح لهم سوء الوضع القائم ، وما كان يتمتع به السكان الذين يحكمهم محمد علي . كما كان يقوم بالإتصال ببعض القوات العسكرية والمحاربين لكي يهيء السبيل لخورشيد باشا وقواته حتى تنظم إليه أكبر فئة من المنطقة،كما استطاع ان يُقنع عدداً كبيراً من رؤساء العشائر ان ينظموا إلى خورشيد باشا ، فضلاً عن (سليمان بن غنام) ، قائد الفرقة النجدية المرابطة في بغداد وعدد أفرادها (ألفان) ، وقد ذكر حمود بن جسار أن خورشيد باشا " إذا قصد البصرة ثم العراق فالجميع

راغبون بل ومشتاقون إلى خدمة سعادة أفندينا محمد علي ، وتكون تحت أمر الله ثم أمره وله علينا القيام بخدمته فيما يعمدنا عليه" .

كما أن نقيب الأشراف في البصرة (عبد الرحمن أفندي) واثنين آخرين من رجال الإفتاء وبعض الأعيان أبدوا استعدادهم لتمهيد السبيل لخورشيد باشا ، وأنه إذا تحقق لهم انه متوجه نحوهم ليسلموا له البصرة بغير نزاع .

أما شيوخ المتنفذ فقد فعلوا الشيء نفسه وكانوا على اتصال دائم مع خورشيد باشا يراسلونه ،ويعرضون عليه استعدادهم لمعاونته بفرسانهم ،كما ان كثير من شيوخ القبائل النازلة حول بغداد هربوا إلى نجد وقابلوا خورشيد باشا وطلبوا اليه أن يسمح لهم بالإقامة في كنفه إلى أن يحين الوقت لمصاحبة قواته إلى العراق .

كما ان بعض ضباط القوات العراقية وجنودهم حاولوا الهرب من البصرة والإنضمام إلى قوات خورشيد باشا ليشتركوا في الحملة المزمع قيامها إلى العراق.

وفعلاً هرب عدد من الجنود من البصرة في ١٤ يونيه / حزيران ١٨٣٩هـ ، قاصدين الإحساء فنجد ، وانضموا إلى قوات خورشيد باشا بعد قيامهم بتمرد. وقد ذكر محمود أغا الموره الذي كان رئيساً على أربعمائة عسكري سكباني ، أنه اتفق مع خمسمائة جندي من الألف جندي الموجودين في البصرة على أن يعمل على هروبهم، والتحاقهم بجيوش خورشيد باشا ومحاربتهم في صفوفها، ولكنه أجّل هربهم لحين موافقة خورشيد باشا على الحاقهم بخدمته ، وبعد أن عرض الأمر على خورشيد باشا عمل فوراً على تدوين أسماء الجند الذين وصلوا فعلاً في دفاتر وأعطاهم تعييناتهم ، وكتب إلى القاهرة يخبرها بأمر هؤلاء الجنود ورواتبهم ، وطلب الأذن بأن يأتي البقية ، فصدرت الأوامر من القاهرة بأنها توافق على ترتيباته ، وعلى استدعاء العسكر الذين اتفق معهم .

وعندما لاحظ علي باشا والي بغداد أن الوضع قد ازداد سوءاً وخصوصاً بعد خسارة الدولة العثمانية في معركة نزيب التي جرت في بلاد الشام بين قوات ابراهيم باشا، والقوات العثمانية هناك في يونيو / حزيران ١٨٣٩ م ، فإن الوضع قد ساء وإن الجبهات المتعددة قد فتحت امام قوات محمد علي من خلال الشمال عن طريق بلاد الشام ، ثم من الجنوب عن طريق قوات خورشيد باشا في الخليج العربي .

لذلك عمل على عزل (تركجه بيلمز) و (أحمد أغا) متسلم البصرة ، وعيّن بدلهما آخرين مما كان له تأثير عكسي حيث أن تركجه الذي انتقل إلى بغداد بدأ يتصل بخورشيد باشا ويطلب منه العفو عمّا سلف وذكر الشيخ (حمود بن جسار) أنه " أقر على نفسه إذا عفا سعادة أفندينا عمّا مضى فإني خادم مملوك إلى الأبد نظير الذنب الذي تقدم فعله " .

ما تقدم يوضح وبشكل كامل أن الأمور في البصرة كانت مهيئة لإستقبال قوات خورشيد باشا ، وإنها سوف تسلم له البصرة بلا نزاع لأن أهالي البصرة أنفسهم كانوا يرغبون في حكم محمد علي ، وكان الأهالي قد قالوا إذ " أن سعادة خورشيد باشا متجه لطرفنا فتُسلم له البصرة بغير نزاع " .

وبعد استتباب الأمن في الخليج أخذ خورشيد باشا ينتظر الأوامر بتنفيذ المشروع ، وخاصة وأنه راسل محمد علي ليطلعه على حقيقة الموقف وأهمية البصرة بالنسبة لمشروع توحيد المنطقة ،كما سبق أن قدمنا ، فكان يراسله ويقول له ان عيونه وأنصاره بالعراق سوف يجعلون حملته ناجحة مقوياً إياه " بأن العراق ملك عظيم وهو كالحسام للجوهر الذي سقط في جفين فالتقاطه الآن واجب والشيء الذي صار وقته لا ينبغي تركه " . وذكره بأنه ليس في حاجة لتنفيذ المشروع إلا لبعض الفرسان يأتونه من طرف أحمد باشا يكن حاكم عام الحجاز " .

إنّ نص هذه الرسائل المتبادلة بين محمد علي وخورشيد باشا ، إنما تدل وبشكل قاطع على أن خورشيد باشا متأكد تماماً من انصياع أهالي العراق والبصرة بالخصوص له ، وأنهم سوف يسلمونه القيادة وسوف يفتحون له الأبواب ، ولن يكون هناك مقامه من جانب الأهالي وخاصة أنه ذكر أنه ليس في حاجة إلا لبعض الفرسان وأن أي عملية عسكرية للتوسع في منطقة جديدة ، تحتاج إلى تحضيرات ، وإلى أعداد كبيرة من الجند والمقاتلين ، ولكنه أكد أنه لا يحتاج إلا لعدد بسيط من الفرسان ، وهذا التأكيد دليل على أن أهالي البصرة كانوا يؤيدون حكم محمد علي ويرغبون في الإنضمام إلى دولته .

لكن ما وصل لخورشيد باشا من محمد علي لم يكن سوى أمر بإلغاء هذا المخطط ، ومحاولة الإنسحاب من المنطقة على الرغم من كل الضمانات التي قدمها خورشيد باشا ، مؤكداً له أن الحملة سوف تكون بعيدة عن الأخطار ، وإن الأهالي سوف يساعدونه وأنها ستكون بعيدة عن السلطة البريطانية المتواجدة في منطقة الخليج، إلاّ أن محمد علي كانت قد وصلته التهديدات الواحدة تلو الأخرى ، وخاصة بالمرستون (Palmerston) وزير الخارجية البريطانية الذي حذّره من تصاعد الموقف .

أرسل محمد علي إلى خورشيد باشا ، رسالة يقول فيها : أن الوقت ليس وقت المصلحة التي تصورها ، وأمل فيها ،ان أساس مهمته في الوقت الحاضر أن يهيء السبيل لسحب قواته تاركاً البلاد لخالد بن سعود بشرط أن يترك عدداً من الجند يكفونه " ثم بعد ذلك يتوجه بقواته إلى مصر ويغلق باب المصروفات التي فتحت لمشروعاته " . وبهذا انتهى هذا المشروع.

تعد الموصل من أهم المدن في العراق ، وكانت تعاني من سوء الأوضاع الأقتصادية والإجتماعية والسياسية شأنها شأن جميع مدن العراق وقصباته . وكما هو معروف فإن الموصل تتمتع بموقع ستراتيجي مهم ، حيث أنها تصل بلاد الشام بأقطار الخليج العربي ، هذا فضلاً عن غناها الإقتصادي وتجارتها المزدهرة ، وكانت تمر بها القوافل التجارية القادمة من الخليج حتى بلاد الشام ، فقد وصف الرحالة بكنغهام (J . S . Buckingham) الموصل في عام ١٨١١ م بقوله : " أنها تقع على الضفة الغربية من نهر دجلة وسط أرض فسيحة تمتد حول المدينة لمسافة عدة أميال وأنه لم يَرَ مثل مساحتها الشاسعة. كما ان فيها كثافة سكانية عالية جداً ، ولذلك تعد من المدن ذات الشأن الكبير في الدولة العثمانية .

ولقد استقر يحيى الجليلي في حلب ، وأخذ يتابع أخبار تقدم الجيش المصري في بلاد الشام لكي يجد له مساعدة في استرداد حكمه المخلوع منه ، وقد جرى تعاون بين يحيى باشا الجليلي وبين صفوق شيخ عشيرة شمر الجربا ، وكان صفوق يقوم بدور الوسيط بين يحيى باشا وإبراهيم قائد القوات المصرية المتقدمة صوب بلاد الشام ، وجرى الإتفاق بينهما على مساعدة يحيى باشا للقوات المصرية بعد أن يسيطر على الموصل مرة أخرى.

وفعلاً استطاع يحيى باشا السيطرة على الموصل ، بعد الإنتفاضة التي قام بها ضد علي باشا والي بغداد والذي لم يستطيع ان يحرّك ساكناً ،وذلك بسبب حماية شيخ عشيرة شمر له وللمدينة ، وبخاصة وأن ليحيى أنصار داخل الموصل عملوا على تهيئة الأجواء المناسبة له ، وقاموا بمساعدته ، وتشير بعض المصادر إلى أنه " استولى على الموصل بمساعدة بعض سكانها " ،وأن سكان الموصل والمتعاونين مع يحيى اسقطوا المدينة من يد علي رضا باشا ولم يبقَ تحت سيطرته سوى حي واحد في المدينة . وقد أكد يحيى باشا الجليلي أنه "عاد إلى الموصل وسوف يحكمها بأمر من دولة إبراهيم باشا لا بأمر من الدولةالعثمانية "، ولكن العثمانيين بقيادة علي باشا لم يستطيعوا ان يفعلوا شيء ليحيى فأبقوا عليه بسبب الحماية التي تأتيه من صفوق . ولكن علي رضا استعمل الخديعة،واستطاع من خلالها ان يلقي القبض على صفوق شيخ عشيرة شمر ليرسله إلى استانبول .

لقد أصبحت الساحة خالية أمام علي رضا اللاز لكي يطيح بحكم يحيى باشا الجليلي ويتخلص من آخر الحكومات المحلية شبه المستقلة في العراق ويعيد الحكم المباشر اليها عام ١٨٣٤ م بعد التخلص من صفوق شيخ عشيرة شمر الجربا وفشل التحالف مع يحيى باشا الجليلي،ثم تعيين محمد سعيد آل ياسين ، في منصب والي الموصل ، ولكون هذا الوالي كان ضعيفاً ، ولم يستطيع أن يدير أمور الموصل بشكل جيد ، كما أن لتطور الموقف على جبهة الشام ، ورغبةً في وجود قاعدة لصد هجمات إبراهيم باشا وأن تصبح الموصل للحكم العثماني المباشر لكي لايستطيع ابراهيم باشا التقدم صوب العراق فإن علي رضا باشا اسند الحكم إلى (محمد اينجة بيرقدار) ، ولقد وافقت حكومة استانبول على تعيينه وأصبح هو الحاكم الفعلي لمدينة الموصل ، ولقد ضمّ إليه الإمارات العثمانية ومنها الأمارة البهدينانية في العمادية، والأمارة الصورانية والبوتانية ، وقد كان من ضمن مهامه الأولية السيطرة على أوضاع الموصل الداخلية ومعالجة المشاكل،وثانيهما هي بسط النفوذ العثماني على المناطق الشمالية كما ذكرنا.

وقد وقعت ثورة أخرى بعد ثورة ١٨٣٣م عام ١٨٣٩م في الموصل ، وقد كتب عنها بتفصيل كبير ، الدكتور عماد عبد السلام رؤوف ، وذلك بعد أن عثر على وثيقة مهمة وهي عبارة عن رسالة بعث بها أحد الضباط في الجيش المصري إلى إبراهيم باشا في الشام سنة ١٨٣٩م يتحدث في بعض فقراتها عن انتفاضة كبيرة ، قام بها الموصليون في تلك السنة .وقد جاء في التقرير ما يأتي : " ... جواب الشيخ الموما اليه هو (حمود بن جسار) الأول بخصوص علي باشا (اللاز) فإنه بتاريخ ٢٥ صفر ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩ م ، وقد وكل بغداد (فريق باشا) و(ملا علي) وهو توجه إلى الموصل بينه وبين بغداد مقدار اثني عشر يوم ومعه من العساكر مقدار سبعة آلاف من الجهادية وغيرهم ، وكان وصوله في ثاني من ربيع الأول وحصل بينه وبين أهل الموصل وقعة ، فقتل من اعيانهم اثنان وسبعون شخصاً وسيّر من العلماء سبعة إلى نواحي البصرة من دون ذنب غير انه يميز على أنهم كاتبوا سعادة افندينا إبراهيم باشا ومبغضين الينا ... " .

كانت الإنتفاضة كبيرة بحيث شملت أنحاء مدينة الموصل كلها ، شارك فيها عدد من الأعيان والعلماء والزعماء لأنه قد أعدم الكثير من الأشخاص كما نفي البعض الآخر إلى البصرة ، يدلل وبشكل قاطع على حجم الثورة ، كما يكشف التقرير على ان زعامة في الإنتفاضة كانت تتصل سراً بواسطة الرسل بقيادة إبراهيم باشا بغية تنسيق المواقف بينهما. كما ان توقيتها يدلل على هذا الإتصال ، إذ أنها جاءت عندما كانت الحشود المصرية تستعد لخوض معركة (نزيب) سنة ١٨٣٩،ضد الدولة العثمانية في بلاد الشام وخاصة في حلب ، حيث كان ابراهيم باشا متواجداً من أجل التحضيرات، ولا سيما وأن الموصل قريبة من هذه المنطقة ، وأنه كان هناك اتصال بين بعض الزعامات في الموصل التي كانت تساند يحيى باشا الجليلي في ثورته السابقة فإنها عملت على توظيف نفسها في هذه الثورة أيضاً ، وكلها من أجل استنزاف المعسكر العثماني ، وإلهائه عن الموقف الأساسي ، والعمل على زعزعة موقفه في المنطقة حتى تستطيع القوات المصرية أن تسيطر على الوضع ، وقد تكون هناك أسباب أخرى للثورة في الموصل ، منها سياسية ومنها اقتصادية ، وعلى العموم فإنها التقت مع الخطط المصرية .

رسم محمد علي باشا في قصر القلعة

ذاكرة

العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

البريد والمواصلات في الموصل قديما

اعتمدت الدولة العثمانية في نظامها البريدي على وسائل مواصلات بسيطة متمثلة باستخدام (الحمام الزاجل، فضلا عن استخدام سعاة البريد والذين يسمون بـ اللغة التركية (الطاطارية – التاتارية)، إذ تتحد مهماتهم بنقل البريد من مصادره إلى الدوائر المعنية بالأوامر والتعليمات، واستخدام أولئك السعاة الجمال، التي تتحمل قطع المسافات الطويلة في البراري التي تمتد قرابة ١٢ يوما.

وتطور النظام البريدي للدولة العثمانية، إذ أسست مصلحة البريد المركزية في عام ١٨٤٠، ما انعكس إيجابيا على سرعة إيصال البريد واتخاذ الإجراءات اللازمة على ضوئه، وفي أثر ذلك أنشئت في الموصل دائرة البريد في عام ١٨٧٨م، وحملت الموصل رقمها البريدي (٣٦٧)، فضلا عن استخدام الطوابع البريدية كسياق إداري لترصين عمل البريد، ولذلك ثبت تعليمات محددة فيما يتعلق بالمراسلات البريدية، فعلى المرسل أن يدفع رسما ضريبيا إلى دائرة البريد مقابل الرسائل التي تسلم إلى مركز البريد، وكذلك يترتب على المرسل أن يكتب أسمه على ظرف الرسالة مع الجهة المرسلة إليها، وعند حصول خلل صادر من المرسل، تترتب عليه غرامة تتناسب مع حجم الخطأ المتعلق بالرسالة، وكذلك يترتب على المرسل الذي يروم استرجاع رسالته توضح أسباب ذلك مع الإقرار بعائدية الرسالة له، وينبغي على المرسل تثبيت عنوان المرسل إليه باللغة التركية فضلا عن اللغة الأجنبية (لغة إنكليزية أو لغة فرنسية مثلا) في حالة تحرير الرسالة إلى الدول الأجنبية.

وتحصر الواردات البريدية من الأموال في عهده مدير الدائرة البريدية ، وتجدر الإشارة إلى أن الدائرة قد أصدرت تعليمات بعدم قبول الرسائل التي تحتوي النقود، إذ اعتمد نظام (الحوالات)(×) وذلك حفاظا على النقود من السرقة وما شاكلها وفي حالات معينة يمكن الاتفاق مع أحد سعادة البريد لنقل رسالته دون الحاجة إلى تثبيت طابع عليها وخصوصا إذا كانت الرسالة موجهة نحو منطقة قريبة، على أن يكون ذلك بعلم الدائرة ولقاء أجره مضاعفة عن الأجرة العادية.

وكان من حيثيات العمل البريدي إرسال الرسائل ذات الطابع الخاص ، حيث توضع الرسالة في ظرف بريدي مميز عن مثيلته وتختم في ثلاثة أماكن، مع اصطحاب الساعي عند نقله هذا النوع من الرسائل إقرارا بريديا رسميا يذكر فيه أهمية هذا النوع من البريد.

أما فيما يتعلق بكيفية إيصال الرسائل فان دائرة البريد تحدد أوقات معينة ، ويشرع السعاة بتوزيع الرسائل حسب عناوينها ابتداء من المناطق القريبة، ثم انطلاقا إلى المناطق البعيدة، كما كان بعض السعاة يبذلون جهدا إضافيا خارج نطاق عملهم، وخصوصا في مجال إيصال الرسائل إلى مناطق بعيدة، فعندها يحق له قانونا أن يقدم طلبا الى الدائرة يوضح فيه ذلك الجهد المناسب بغية الحصول على مكافأة مناسبة.

ومن المشاكل التي كانت تكتنف عمل دائرة البريد، هي عدم وجود طوابع بريدية مثبتة على الرسائل، فضلا عن أن البريد المنقول الى مناطق خارج مركز ولاية الموصل ، كان يتعرض أحيانا الى هجمات اللصوص وقطاع الطرق.

أما التلغراف الذي يعد وسيلة سريعة لتأمين الاتصالات، فقد نصب أول خط منه في عهد الدولة العثمانية ما بين الموصل وبغداد في عام ١٨٦١(×)، وكانت هناك منظومة اتصالات تلغرافية ما بين الموصل ونصيبين وماردين وديار بكر ، فضلا عن وجود اتصال ضمن تلك المنظومة ما بين الفاو ، البصرة ، القرنة ، بغداد ، كركوك ، أربيل ، الموصل.

واقتصر استخدام التلغراف في بداية الأمر على الجانب الحكومي والرسمي، إذ لم يعتد أهالي الموصل على استخدامه آنذاك ، ولكن بمرور الزمن عرف الموصليون أهمية التلغراف بوصفه طريقة فاعلة لنقل ملاحظاتهم وانطباعاتهم وشكواهم إلى مراجعها الأساسية. وهذا التطور في نظام التلغراف آنذاك ، كان له الأثر في اداء دائرة البريد ، إذ أصبح استخدام التلغراف في مدينة الموصل على درجة من الأفضلية، ولم تتوان دائرة البريد على إعلان أجور استخدام الاتصال بالتلغراف البالغة (١٠ قروش نظير تدوين عشرين كلمة) في التلغراف المستخدم في داخل المدينة، في حين تزداد الأجرة إذا كان استخدام التلغراف بين الولايات المتباعدة. وتجدر الإشارة إلى أن كادر دائرة التلغراف كان يتألف من المدير وبمعيته عدد من المستخدمين( ) في دائرة خاصة تعرف عند أهالي الموصل باسم (التلغراف خانة).

وقد تعرضت خطوط التلغراف في مدينة الموصل في فترة الحكم العثماني إلى العبث والسرقة والتخريب، ولكن السلطات العثمانية قابلت ذلك بشدة، إذ فرضت غرامات مالية كبيرة في حالة إلقاء القبض على العابثين، وحددت مقدار الغرامة بقصد المخرب، فقد فرضت (٥٠,٥) ليرة ذهبية إذ كان التخريب بغير عمد من فاعله، أما إذا كان التخريب بقصد مسبق من فاعله فعندها يغرم بغرامة قدرها (٥٠-٢٠٠) ليرة ناهيك عن حجزهم وتأديبهم لفترة محددة.

وحول مواصفات المواصلات بين إجراء الدولة العثمانية عموما، وما يتعلق بالمواصلات بمدينة الموصل خصوصا، فإنها كانت عموما تحتاج إلى تأمين السيطرة عليها، وخصوصا في مجال تعرض المسافرين إلى هجمات الغزو والنهب والسلب، ناهيك عن افتقار بعض الطرق إلى أساسيات مهمة لتسريع النقل ما بين الموصل والولايات الأخرى(.

وكانت الطرق المعتمدة في ولاية الموصل في اتصالاتها مع الولايات الأخرى على نمطين فهناك الطرق البرية والطرق النهرية، ولعل موقع الموصل الحيوي جعلها نقطة انطلاق للطرق التي تتوجه إلى الداخل العراقي، لتوسطها ما بين مركز الإدارة العثمانية في العاصمة استانبول وبين أرجاء العراق الأخرى.

وقد أظهر الوالي العثماني في بغداد مدحت باشا ١٨٦٩-١٨٧٢م اهتماما بالطرق البرية، إذ عمد إلى إرسال فرقة هندسية لغرض تطوير الطرق بين الألوية العراقية ، ومنها ما بين الموصل وبغداد.

وتباينت أجور النقل البري على وفق السنوات ، إذ أشارت أسعار النقل لعام ١٨٣٨م ما بين مدينة الموصل ومدينة حلب إلى (٢٢٠-٣٠٠ قرش للقنطار)، في حين كانت في العام ١٨٦٠م بمبلغ قدره (٢٠٠ قرش) ، وكان أسلوب النقل يجري بأسلوب القوافل، إذ يتفق التجار المعنيين بإرسال بضائعهم مع مسؤول القافلة، الذي يتحمل بدوره المسؤولية بعد الاتفاق على المواعيد الزمنية لانطلاق القوافل، ويعرف رئيس القافلة باسم (قافلة باشي) ، الذي يمتلك مواصفات إيجابية تؤهله لهذا المنصب ومن أهمها الدراية الكاملة بالطرق البرية التي تمر بها القافلة تجنبا لحالات النهب والسلب في بعض الطرق التي لا يؤمن السير فيها .

فقد قصد الحاج محمد توفيق نعمان الفخري بيت الله الحرام لأداء فريضة الحج فسلك طريق الموصل الشام بيروت برا وركب الباخرة (الوابور) الى جدة وأدى مناسك الحج وعاد من طريق الذهاب نفسه وعند وصوله الشام من الحج استأجر عربة حنتور جديدة مع ثلاثة خيول من الشام إلى الموصل وكانت أجرة النقل مقدارها (١٥) ليرة عثمانية وكان صاحب الحنتور حاجي على الشعراوي قد قبض نصف المبلغ أي ٧,٥ سبعة ليرات ونصف) نقدا والنصف الثاني المتبقي يدفعوها عند وصولهم الموصل.

أما النقل النهري (المائي) بواسطة الأكلاك(×) فيعد من أقدم وسائط النقل الشائعة( ) في حين كانت صادرات الموصل وبعض المدن الشمالية من العراق إلى بغداد تنقل بواسطة الأكلاك، تتكفل الأكلاك بنقل البضائع والسلع التجارية كالحاصلات الزراعية من الفاكهة والجوز والزبيب، إلى جانب نقل المسافرين وبأقل الخسائر الممكنة "وقد نشط النقل النهري بالأكلاك أبان العهد العثماني، وزاد من أهمية المدن وعمل توسيع مصادر ثرواتها الاقتصادية خلال ذلك العهد، وتبلغ حمولة الكلك ما بين (٥-٣٠) طنا( ) وهي تستخدم بطريقة خاصة في نهر دجلة من الموصل إلى بغداد، وعمل الأكلاك وتسيرها في نهر دجلة أقتصر على عدد من أهالي الموصل وكان الشخص الذي يعمل في الكلك يدعى الكلاك.

والمدة التي يستغرقها الكلك في رحلته من الموصل إلى بغداد تتراوح ما بين (٦-٨) أيام في فصل الصيف أما إذا كان في أيام الفيضان وعند ارتفاع منسوب المياه فلا تزيد مدة الرحلة من (٣-٤) أيام( ) . ومن أهم العراقيل التي تواجه الكلاكين في فصل الصيف هي انخفاض منسوب المياه النهر وظهور العديد من الجزر فيه، وهبوب الرياح أما في أوقات موسم الفيضان فكانت المخاطر التي تواجه الكلك تتمثل في سرعة جريان النهر الى جانب ظهور دوامات قوية فيه كثيرا ما تؤدي الى انقلاب الكلك وغرقه فضلا عن تعرض الأكلاك الى هجمات وتعرضات قطاع الطرق واللصوص وأغلبهم من البدو.

أما الطرق النهرية فكانت مقسمة على وفق محطات معينة في نهر دجلة الذي تمر عادة من مدينة الموصل، وتبدأ المحطة الأولى للنقل النهري انطلاقا من منطقة ديار بكر وصولا إلى مدينة الموصل، وكان أغلب العاملين فيها من سكان ديار بكر وجزيرة أبن عمر وبعض من أهالي الموصل ، والمحطة التي ترسو فيها الأكلاك في الموصل تعرف بشريعة القلعة.

أما المحطة الثانية تنطلق فيها الأكلاك ثانية من الموصل باتجاه تكريت وهي تحمل أنواع البضائع والسلع ويتولى قيادتها كلاكون معظمهم من أهالي تكريت ، الذين كانوا قد اتخذوا من مهنة الكلاكة مصدرا رئيسا لرزقهم لقرون طويلة حتى أصبحوا يسيطرون سيطرة كلية على النقل النهري ما بين الموصل وبغداد ، في حين انتظموا في جماعات مستقلة وشكلوا صنفا خاصا بهم في الموصل هو (صنف الكلاكين)، واستقر في محلة باب عراق الواقعة في منطقة باب الجديد.

المحطة الثالثة وهي محطة تكريت، إذ كان الكلاكون قد اتخذوا منها محطة استراحة فيها تتوقف حركة الأكلاك في الليل ليقضون ليلتهم فيها ثم ينطلقون ثانية في الصباح باتجاه بغداد حتى ترسو هناك على ضفتي دجلة في منطقة الكاظمية عند شريعة الأعظمية بعدها يقوم الكلاكون بعملية تفريغ حمولاتهم وبيع أخشاب الأكلاك إلى سكان بغداد لاستخدامها في بناء البيوت أما الظروف فكان بعضها يباع في بغداد وتستخدم في نقل المياه او في حفظ التمور في حين يتم إعادة بعضها الآخر لاستخدمه مرة ثانية.

وأورد السيد محمد توفيق نعمان الفخري أن هناك مشروع نقل مائي من البصرة إلى الموصل عكس اتجاه مجرى النهر لشركة أهلية مساهمة وأول عبّارة وصلت الى الموصل لنقل البضائع والأشخاص والخيول عام ١٨٧٠م وكان المرسى الذي خصص لها في محلة باب الطوب الواقعة بين الجسر المتنقل القايغات(×) على الأبلام وجامع مجاهد الدين (جامع الخضر عليه السلام) وقد تأييد لي بأن بيت الحاج طالب المعروفين بتجارتهم للخيول مع الهند بأنهم كانوا ينقلون خيولهم بهذا الطراد إلى البصرة ثم يشحنون خيولهم من البصرة إلى الهند بواسطة البواخر الكبيرة وبنفس الطريق كانوا يجلبون الأثاث الخشبية الكبيرة ومن ضمنها المرايا.

عن كتاب الموصل في التاريخ
اصدار المركز الوثائقي في جامعة الموصل ١٩٨٣

ذاكرة
العدد 3179/
السنة الثانية عشرة
الاثنين (22) ايلول 2014

اوراق الراحل عبد الرزاق الحسني

اسرار القصر الملكي

كان (شريف مكة) الحسين بن علي في اسطنبول عضواً في مجلس الدولة العثماني، وبمعيته عائلته وأولاده الثلاثة علي وفيصل وعبدالله وفي هذه المدينة زوج ابنه الشريف علياً ابنة عمه عبدالاله بن محمد الشريفة نفيسة ..

كما تزوج كل من فيصل وعبد الله ابنتي عمهما الشريف ناصر بن علي كان عقد فيصل على الشريفة خزيمة عام ١٩٠٦ ، وعبدالله على الشريفة مصباح ... وبمرور الأيام أخذت بوادر الجفوة تبرز بين الأمراء وزوجاتهم.

أدرك الوالد (الحسين) هذه الحالة السائدة بين الاخوة الثلاثة مع زوجاتهم، وحين رشح الامير فيصل لعرش العراق نصحه والده أن يتوجه لوحده منفرداً دون زوجته وبناته الثلاث، عزة وراجحة ورفيعة والامير غازي حيث أبقاهم الحسين عنده وقال لفيصل ((يا ولدي هذا العراق لا يؤتمن فقد غرر بعمك الحسين بن علي بن أبي طالب عليه السلام حيث دعوه ثم قتلوه...فاذهب إليها أنت وحدك والأيام شواهد على ما سيحدث فيما بعد)) جاء فيصل إلى العراق وأخذ بتوسيع علاقاته بأعلام القطر وأعيانه وبيوتاته من اجل توطيد دعائم العرش وفي نفسه أن يبحث عن أسرة للتصاهر معها تعززه وتدعم مكانته.. فتوجه إلى الشخصيات المتنفذة في القطر التي يرتاح إليها ، وبعد تجواله في مدنها ومعرفته الكثير عن تاريخ العوائل والتيارات التي تتحكم في طبيعة العلاقات داخل المجتمع العراقي صرف النظر عن المصاهرة مع إعلام الموصل وبغداد والبصرة الحافلة بالشخصيات اللامعة والبيوتات العريقة واتجه ميله إلى الشخصيات الهاشمية من أشراف سادات الفرات الأوسط ومنهم السيد هادي المكوطر والسيد نور السيد عزيز الياسري ، والسيد علوان الياسري ، والسيد محسن أبو طبيخ والسيد كاطع العوادي الذي كان أقربهم اليه وغيرهم من الاشراف العلويين الشيعة.

لاسيما أن البيت الهاشمي في الحجاز كان حريصاً على هذه الناحية لأنهم من الاشراف (السادة) وكي يستمر تقاليدهم المتوارثة يجب ان تكون قرائنهم من الاشراف الاكفاء أيضاً.

ان اوثق ما جاء عن هذا الموضوع هو ما ادلى به تحسين قدري رئيس التشريفات والمرافق الاقدم للملك فيصل، للصحفي المعروف السيد جواد هبة الدين في بغداد سنة ١٩٥٩ الذي توجه له بسؤاله عن الوسيط في زيجة الملك فيصل قائلا :

(أن أحد أعيان الفرات العلويين والمقربين إلى الملك قدم له ابنته بناء على اتفاق مسبق بينهما، ياباشا هل لك ان تفصح عن هذه الشخصية الفراتية الغامضة ، وبذلك تكشف السر وراء هذه القصة التي يعتبرها العديد من الناس أنها مجرد خيال وليس لها صحة من الواقع) أجاب تحسين بعد تردد: (دعنا منهم، فكلهم ذهبوا إلى رحاب الله) ثم تابع موضحاً بقوله:

تزوج فيصل الله يرحمه نهاية سنة ١٩٢١ بعقد شرعي فقد دعي نائب القاضي الشرعي في بغداد الشيخ شكر الله عن المذهب الجعفري لإجراء العقد وكان رستم الشاهد الأول وأنا كذلك معه كنا شاهدي العقد ولم يحضر غيرنا من موظفي البلاط.

(لكن ياباشا أين ورقة العقد فلم نجد لها أثراً في وثائق البلاط في المكتبة الوطنية وليس للعقد أي سجل في المحكمة الشرعية) أجاب تحسين: (ما اعرف شنو صار بعدين) ، فهي أوراق شخصية تعود لجلالة الملك، واستمر قائلاً: لماذا أنجبت زوجته هذه له بنتاً أسماها الأمير (بدور) ولما علم بعض المتزلفين اخبروا الملك حسين بن علي بالأمر فأبرق له مهنئا بزواج ابنه الملك فيصل ، وأن زوجته أنجبت له بنتا أسماها (بدور) فما كان من الحسين إلا أن قدم البرقية الى بنت أخيه الشريفة حزيمة التي هالها الموقف وقررت السفر إلى بغداد مع أطفالها الأربعة، وقد لعب ساسة بغداد وعلى رأسهم عبد المحسن السعدون وياسين الهاشمي وآخرون، هم ناجي السويدي وتوفيق السويدي ورشيد عالي في مقابلتهم مع فيصل، دور المشاغب بإثارة قضية مجيء عائلته وكيف سوف يتصرف بين زوجتيه، وليس في المراسيم الملكية المعتادة ملكتان في القطر لذا لا بد من الاقتصار على واحدة .

ومن حيث ان الشريفة حزيمة هي بنت عم جلالته وأم لأطفاله الأربعة فمن الافضل تطليق هذه الزوجة الثانية وإعطاؤها إكرامية مع تخصيص مرتب لابنتها (الأميرة بدور).

وقبيل وصول الملكة حزيمة إلى بغداد مطلع عام ١٩٢٣ طلب فيصل من رئيس ديوانه رستم حيدر مخاطباً اياه بقوله (أنت حلال المشاكل أطلب منك أن تنهي لي المشكلة بالتي هي أحسن).

ويستمر تحسين قدري بكلامه بعد تأمل طويل،(فقام رستم بدعوة الشيخ الجليل والد زوجة الملك، وقابلناه سوياً وأخبرناه ان زوجة الملك الاولى مقبلة الى العراق وانها رسمياً هي الملكة ولا محل لا بنتكم في القصر الملكي، ولهذا تم تطليقها من جلالته وأنا نبلغك بذلك وطال الحديث وتشعب .. وتحرج الموقف، وتطميناً لوالدها.. عرضت على الشيخ ما أمر به جلالته وعلى حد قوله (بأننا سنكافئك) فأجاب الشيخ ممتعضاً وبكل كبرياء: أنا في غنى عن المكافأة والمسألة اعتبارية تمس بيتنا.. وختم النقاش بأن طلب الشيخ من رستم وتحسين كتمان هذه الزيجة وحلفه ألا تباح إلى أي بشر..، ولهذا تم كتمانها بشكل لم يتطرق إليه أحد من المقربين الى الملك فيصل وحياته العائلية وخاصة المس بيل التي كانت من العلاقة بالملك كالزوجة الأخرى والمفضلة عنده، فهي لم تتطرق في رسائلها الى والدها وزوجته بأية إشارة إلى هذا الموضوع احتراماً لمشاعر ورغبة فيصل.)

سئل السيد جواد مستفهماً من تحسين : ياباشا لو كانت هذه البنت التي تزوجها جلالته كريمة أحد ساسة بغداد الكبار من فهل كنتم بهذا النحو القاسي تفسخون العقد؟ فرد تحسين قائلاً: (ياسيد جواد .. دعنا من الكلام الكل ذهبوا وماتوا وهناك الحساب والقصاص والعدل ، أما بدور فكانت تأتي الى قصر الزهور عند الملكة عالية زوجة الملك غازي لأنها تعتبر شرعاً (أخت غازي) من ابيه وكانت تكرمها بسخاء قبل ان تعود الى امها التي ماتت كمداً بعد سنوات من طلاقها،وقبل وفاة فيصل كانت بدور تزور أباها بين حين وآخر، وكان يعطف عليها كثيراً وبعد وفاته في ٨ أيلول (سبتمبر) ١٩٣٣ لم تدرج ضمن أبنائه وبناته في القسمة الشرعية، وحرمت من تركة أبيها كلياً فانتقم لها القدر بأن توالت النكبات على البيت المالك بما هو معروف لدى الجميع)، ويستمر تحسين في سرد ما يعرفه عن بدور بقوله: (إن اخر علمي عنها، بعد أن علمت الملكة عالية من بدور بحالة البؤس التي تعيشها بعد وفاة أمها وجدها الشيخ ثم خالها الذي كان قد تبناها فأبقتها عالية في قصر الزهور باعتبارها إحدى وصيفاتها وعاشت مع الخدم وعلى غرارهم حتى مقتل الملك غازي) توفيت بدور في مدينة كربلاء وقد تجاوزت الثمانين عاما قضتها في ذل العيش وهي ابنة ملك!

جريدة الاتحاد ١٩٨٥/٦/٢٢

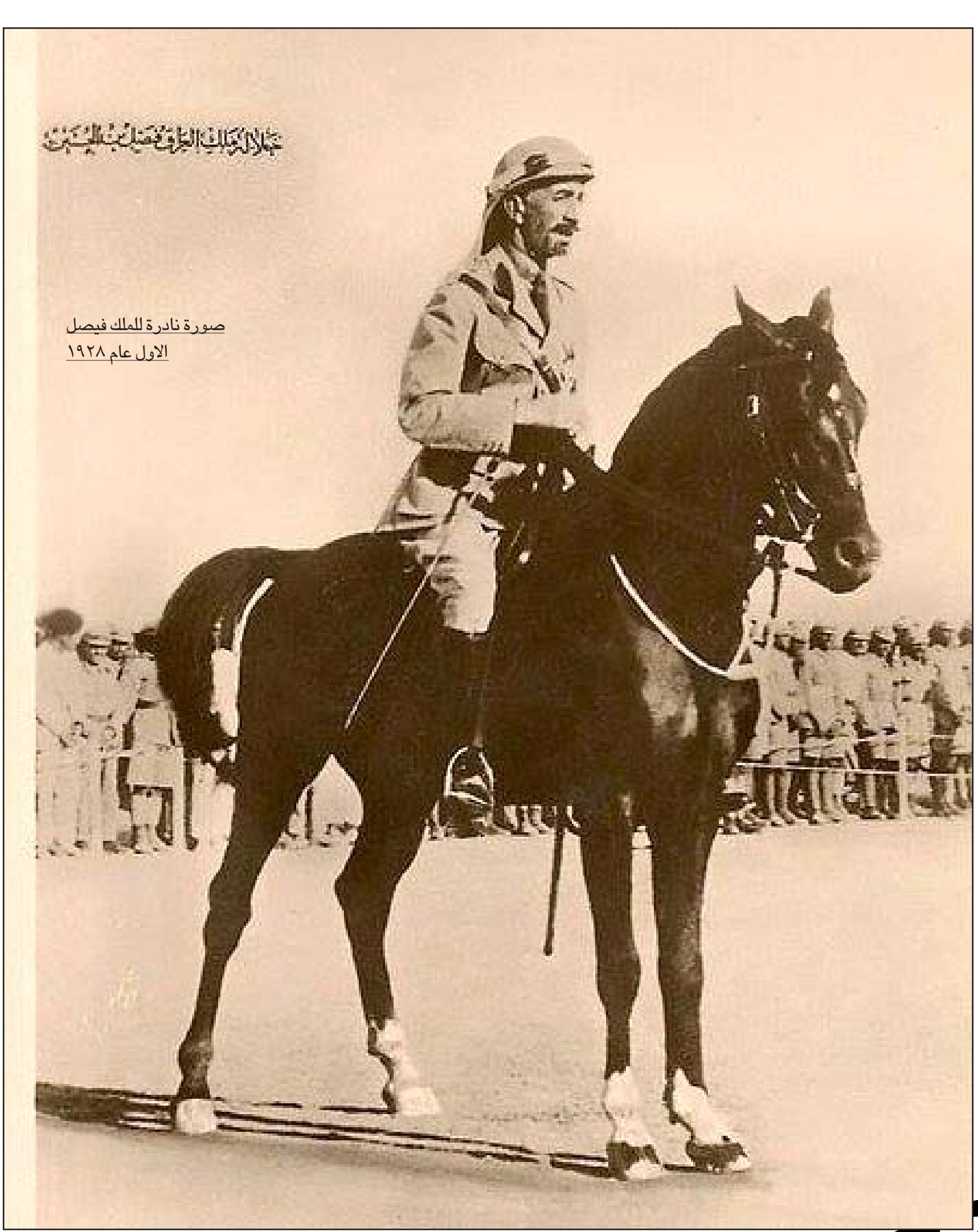

صورة نادرة للملك فيصل
الاول عام ١٩٢٨

نائب رئيس التحرير: علي حسين
هيئة التحرير: رفعت عبد الرزاق
الاخراج الفني: نصير سليم

طبعت بمطابع مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون

ذاكرة
ملحق أسبوعي يصدر عن مؤسسة المدى للإعلام والثقافة والفنون